الفهرس	الصفحة
كلمة العدد: "دولة الاحتلال هي الأعلى عالميا بدعم المتدينين المتطرفين".	٢
موجز تنفيذي	٤
أولا: تطورات عملية السلام	
أ- الموقف الأردني	٦
ب- الموقف الفلسطيني	١١
ت- الموقف العربي	١٥
ث- الموقف الدولي	١٦
ج- الموقف الاسرائيلي	١٩
ح- الموقف الأمريكي	٢٢
ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة	
أ- الشهداء والجرحى	٢٤
ب- الأسرى والمعتقلون	٢٤
ت- اقتحامات لتجمعات سكانية	٢٤
ث- انتهاكات ضد المقدسات	٢٤
ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	٢٦
ح- أنشطة استيطانية وتهويدية	٢٦
خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات	٢٨
د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية	٢٩
ذ- انتهاكات المستوطنين	٢٩
ثالثا: شؤون إسرائيلية	
أ- ما هي الإدارة المدنية، وكيف من المتوقع أن يفككها بتسلئيل سموتيرتيش	٣٠
ب - خطة بن غفير لمواجهة الفلسطينيين في القدس وداخل إسرائيل: عسكرة المدنيين، إنشاء ميليشيات مسلحة، وإعادة هيكلة حرس الحدود.	٣٢

كلمة العدد

دولة الاحتلال هي الأعلى عالميا بدعم المتدينين المتطرفين

مع صعود اليمين الديني في دولة الاحتلال عقب الانتخابات الأخيرة، والتوجه الجاري لـ"تديين" الدولة، وتحويلها إلى "حكم الشريعة اليهودية"، فقد كشفت معطيات رسمية أن الميزانيات الدينية في إسرائيل أعلى عدة مرات من باقي دول العالم، وهناك المزيد من الإضافات الموعودة كجزء من اتفاقيات التحالف الحكومي، مع أنه في معظم البلدان لا تخصص ميزانية للمؤسسات الدينية، وفي بعضها تعيش على التبرعات، وأخرى تحصل على أموالها من "ضريبة الكنيسة" التي يدفعها المؤمنون بها فقط.

تاني غولدشتاين مراسل موقع" زمن إسرائيل "كشف أن "ميزانية الدولة للعام الجديد، التي تخضع حاليًا لمناقشات ساخنة في وزارة المالية، ستحتوي على زيادة كبيرة في الخدمات الدينية، وميزانيات المدارس التوراتية، لأن الاتفاقات الائتلافية بين الليكود والأحزاب الدينية مثل "يهودوت هاتوراه، وشاس، وناعوم، والصهيونية الدينية"، تتطلب زيادة كبيرة في الميزانيات الدينية التي لا تعدّ ولا تحصى، وبشكل أكثر دقة للديانة اليهودية المتطرفة، لأن المفاوضات الائتلافية تضمنت إضافة ميزانيات ومعايير ورواتب وهياكل للحاخامات والمحاكم الحاخامية، وإضافة حاخامات ومعابد في المدن."

وأضاف في تقرير مطول له بأنه "تم الاتفاق على تخصيص ميزانية بمليار شيكل لمحتويات التقاليد والهوية اليهودية في التعليم والثقافة في المدارس الأرثوذكسية المتشددة التي لا تدرس الدراسات العلمية، ومضاعفة مخصصات الكهنة، وقد أنشأت الحكومة وزارة جديدة اسمها "تراث إسرائيل" من مهامها غرس التقاليد الدينية، وإضافة قسم لتعزيز الهوية اليهودية بمكتب رئيس الوزراء، بجانب الميزانيات المخصصة لوزارات الأديان والداخلية والتعليم، كل هذا يحدث في دولة حيث ميزانيات الخدمات والمؤسسات والدراسات الدينية ضخمة للغاية."

ورصد أن "ميزانية وزارة الخدمات الدينية لعام ٢٠٢٢ بلغت ٥٤٠ مليون شيكل (الشيكل يساوي ٠,٢٨ دولار)، وتشمل الحاخامية الرئيسية ٤٠٪ من رواتب حاخامات المدن ومشرفي المجالس الدينية، ودعما حكوميا للسلطات المحلية لإنشاء وصيانة المعابد والكنس، وميزانية وزارة الأديان، حيث دفعت السلطات المحلية في ٢٠٢٢ حوالي ١٤٦ مليون شيكل لتغطية ٦٠٪ من رواتب موظفي المجالس الدينية. وهناك ميزانية منفصلة للمحاكم الحاخامية بـ١٩٠ مليون شيكل، يضاف إليها ميزانية الدعم للقضايا اليهودية لوزارة التعليم، بلغت ١,٢٥ مليار شيكل، ولا تشمل نظام التعليم الديني الحكومي المتطرف، وفي بعض مدارسها تتم دراسة العلوم الدينية فقط."

وأكد أنه "في المجموع فقد بلغت الميزانية الحكومية والعامة للشؤون الدينية في ٢٠٢٢ حوالي ٢,٠٣ مليار شيكل، مع أن الميزانية الإجمالية للحكومة هي ٤٦٥ مليار شيكل، أي أن الإنفاق العام على الدين بلغ ٠,٤٪ من إنفاق الدولة، بجانب إنشاء وترميم المعابد اليهودية وميزانية الحاخامية العسكرية والشرطة وزيادة تكلفة المعيشة على الطعام الحلال وحفظ حرمة السبت؛ بمئات الملايين سنويًا، وتتلقى

الجمعيات الدينية الخاصة مليارات سنويًا من التبرعات من المنظمات اليهودية في إسرائيل والولايات المتحدة، مع أنه لا توجد دولة متطورة في العالم تخصص مبلغًا قريبًا من هذا للشؤون الدينية." ووضع الكاتب يده على تمييز ديني في نفقات دولة الاحتلال، حيث "يحصل المسيحيون والمسلمون والدروز على ٥٪ فقط من ميزانيات المؤسسات الدينية، رغم أنهم يشكلون أكثر من ٢٠٪ من السكان." تكشف هذه الأرقام عن دلالات خطيرة حول ما تشهده دولة الاحتلال من تراجع الغالبية العلمانية في مواجهة التأثير الديموغرافي للمتدينين المتطرفين على هويتها، ما دفع عددا من الأوساط السياسية للمطالبة باتخاذ سلسلة من الإجراءات، كوقف جميع أشكال الدعم للمؤسسات التعليمية التي لا تقوم بتدريس الدراسات الصهيونية، ومن لا يلتحقون بالجيش، والمدارس التي يتعلمون فيها، التي تحوز موازنات مالية هائلة.

يذكر أن التخوف الإسرائيلي المتوقع في المستقبل المنظور، مصدره أن القوة التصويتية لليهود المتدينين قد تزيد ثلاثين مرة على القوة التصويتية لنظرائهم العلمانيين؛ فمقابل كل ناخب لأحزاب اليسار واليمين، سيكون هناك ثلاثون ناخبا للأحزاب الأرثوذكسية المتطرفة، وخلال فترة تزيد قليلا على جيل واحد، سيكون بإمكان هؤلاء المتدينين تعيين نصف نواب الكنيست، ولن تكون هناك إمكانية لتشكيل حكومة صهيونية وليبرالية، لا سيما مع ارتفاع حجم ما يحصلون عليه من موازنات ودعم حكومي.

- **موجز تنفيذي:**

أبرز التقرير الشهري لشهر كانون الثاني ٢٠٢٣، تأكيد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، في جميع المحافل الدولية والإقليمية؛ على موقف الأردن الثابت والراسخ حيال القضية الفلسطينية بكافة أركانها؛ شعبًا وأرضًا ومقدسات، إيمانا منه بمركزية القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بالحصول على حقوقه المشروعة وقيام دولته الفلسطينية ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وتأكيد جلالته مواصلة الأردن في دعمه ومساندته للأشقاء الفلسطينيين لنيل حقوقهم في تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني.

كما أبرز التقرير تأكيد جلالته على أن الأردن مستمرٌ بتأدية دوره التاريخي والديني الثابت في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية، وتكريس كل الإمكانات لحمايتها وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

ومن جهته، واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر كانون الثاني ٢٠٢٣، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، واستمرارا لممارسة سياساته الاستيطانية والتهويدية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بكافة أشكالها من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد دون الاكتراث بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتنفيذا للمطامع الاحتلالية، مبددا بذلك سائر الجهود الرامية الى التوصل الى حل دولتين لشعبين، سالبا الشعب الفلسطيني حقه في قيام دولة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

نستعرض أدناه ملخصا لأبرز هذه الانتهاكات:

- **استشهاد (٣٦) فلسطينيين خلال كانون الثاني ٢٠٢٣؛ من مختلف محافظات الضفة الغربية، بينهم ستة أطفال ومسنة، استشهدوا برصاص الاحتلال الذي استهدفهم على حواجزه أو أثناء اقتحامه للقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، وبلغت الإصابات ١٦٤ إصابة في الضفة الغربية، بينهم ٢٠ طفلا، وصحفيين، خلال عمليات الاقتحام والمواجهات مع قوات الاحتلال.**

- **تنفيذ قوات الاحتلال خلال الشهر موضوع التقرير، عمليات اعتقال ضد (٥٧٦) فلسطينياً: (من أبناء الضفة الغربية ومن أبناء قطاع غزة المحتلين)، تصدرتها القدس المحتلة بواقع اعتقال (١٧٩) مقدسيا، علاوة على إصدار أوامر بالإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس لمدة تتراوح ما بين أسبوع إلى ستة أشهر.**

- **مواصلة قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت الـ (٧٣٥) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين)، تركزت في محافظة نابلس بواقع ١٦٤ اقتحاما، تليها جنين بـ ١٣٦ اقتحاما، ثم رام الله بـ ٩٧ اقتحاما.**

- **استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة انتهاكاتها الممنهجة ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث رصدت "محافظة القدس" اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المُبارك خلال الشهر موضوع التقرير، مُسجلة اقتحام (٤٤٠٨) مستوطناً، و(٦٥٥٩١) تحت مسمى سياحة باحات المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح، بما فيها اقتحام وزير "الأمن القومي" ايتمار بن غفير المسجد الأقصى المبارك بذريعة بداية "صيام العاشر من تيفيت" حسب التقويم العبري، بمناسبة "رأس الشهر العبري"، وقام مستوطنان برفع العلم الاسرائيلي خلال تواجدهما في الأقصى وإنشاد "النشيد القومي" والهتافات العنصرية، فيما قامت مجموعة أخرى بأداء السجود الجماعي في الأقصى بالقرب من باب**

القطانين، اضافة الى اداء الطقوس العلنية الجماعية في الجهة الشرقية. كما اعترضت شرطة الاحتلال طريق السفير الأردني غسان المجالي، خلال دخوله المسجد الأقصى عبر باب الأسباط، بحجة عدم حصوله على إذن مسبق لدخول المسجد، وقامت بتوقيفه ومنعه من الدخول، كما اعتدت على شبان بالدفع خلال ذلك، فيما استدعت وزارة الخارجية الأردنية السفير الإسرائيلي في عمّان وسلمته رسالة احتجاج على ما جرى في الأقصى.

- كما واصلت سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم، حيث شهد ٢٠٢٢، (٣٧) عملية هدم لمنازل؛ معظمها تم هدمها ذاتيا بأيدي أصحابها تفاديا لدفع غرامات باهظة.

- إقرار السلطات الاسرائيلية عددا من المشاريع الاستيطانية التي تهدف الى تكثيف الاستيطان وترسيخ الوجود اليهودي في عدد من المدن وخاصة في القدس.

- مواصلة اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في إطار دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر ٢٠٢٢ (١٧١) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة، واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين، إلى جانب (٢٩) حادثة مصادرة ممتلكات.

- وعلى صعيد الشأن الإسرائيلي تناول التقرير مقالا نشره مركز "مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية"، حول ملف "الإدارة المدنية" بوصفه إحدى نقاط الخلاف بين الوزير بتسلئيل سموتريتش والائتلاف الحكومي الذي يترأسه بنيامين نتنياهو بالإدارة المدنية. إذ وعد سموتريتش ناخبيه ومناصريه من المستوطنين والصهيونية الدينية بتفكيك هذه الإدارة المدنية في الوقت الذي تعارض فيه الدوائر الأمنية الإسرائيلية (مثل الجيش والمخابرات) بالإضافة إلى أحزاب سياسية أساسية مثل الليكود، تفكيك الإدارة المدنية لأسباب تقنية وأخرى سياسية، وتستعرض المقالة على خلفية ذلك؛ ماهية الإدارة المدنية، أقسامها، وعملها، وتركز على الكيفية التي من المرجح خلالها تجاوز هذا الخلاف خلال العامين القادمين.

فيما يتناول المقال الثاني الذي نشره ذات المركز أيضا تحت عنوان: " خطة بن غفير لمواجهة الفلسطينيين في القدس وداخل إسرائيل: عسكرة المدنيين، إنشاء ميليشيات مسلحة، وإعادة هيكلة حرس الحدود، تفصيلا لهذه الخطة لإقامة "حرس وطني" يضم متطوعين من الإسرائيليين المدنيين المسلحين، والذي يعتزم بن غفير مأسسته خلال العام الحالي، تلقي هذه المقالة الضوء مجددا على مخطط هذا الوزير لتعميق عسكرة المجتمع الإسرائيلي بشكل تدريجي.

أولا: تطورات عملية السلام

أ- الموقف الأردني: -

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني دعمه الثابت وتأييده للقضية الفلسطينية بكامل أركانها وعلى كافة الصعد الدولية والإقليمية وفي جميع المحافل؛ إيمانا منه بمركزية القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بالحصول على حقوقه المشروعة وقيام دولته الفلسطينية ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وتأكيد جلالته على أن الأردن مستمرٌ في بذل كل الجهود للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم بالقدس، وحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها بموجب الوصاية الهاشمية عليها.

وانطلاقا من هذه الثوابت، عقد جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس الفلسطيني محمود عباس قمة ثلاثية في القاهرة، يوم الثلاثاء١/١٧، لبحث تطورات القضية الفلسطينية في ضوء المستجدات الراهنة، أكدوا خلالها ضرورة الحفاظ على الحقوق الفلسطينية المشروعة واستمرار جهودهم المشتركة لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم على أساس حل الدولتين، متفقين على استمرار التشاور والتنسيق المكثف في إطار صيغة التنسيق الثلاثية الأردنية المصرية الفلسطينية على جميع المستويات، من أجل بلورة تصور لتفعيل الجهود الرامية لاستئناف المفاوضات، والعمل مع الأشقاء والشركاء لإحياء عملية السلام.

فيما التقى جلالته بسمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في أبو ظبي، يوم الأربعاء ١/٤، مؤكدا على ضرورة تكثيف الجهود لإعادة إحياء فرص تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، ووقف جميع الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تقوض هذا الحل.

وفي لقاء جمع جلالته وسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة في الدوحة يوم الأربعاء ١/٢٥، تم بحث التطورات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إذ أكد جلالته أهمية تكثيف الجهود لإحياء فرص تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، وضرورة وقف جميع الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تقوض هذا الحل.

كما أكد جلالته خلال استقباله وفدا من منظمة رجال الأعمال التنفيذيين لمجموعة الأمن القومي الأمريكية في قصر الحسينية يوم الاثنين ١/٩، على أهمية التطورات الإقليمية والدولية وانعكاسها على المنطقة ككل وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تعتبرها الأردن القضية المركزية في المنطقة.

وفي لقاء ثنائي، عقده جلالته مع رئيس مجلس النواب الأمريكي كيفن مكارثي، خلال زيارته الى واشنطن، يوم الثلاثاء ١/٣١، شدد جلالته على مركزية القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الأساس في الشرق الأوسط، مؤكدا جلالته ضرورة الدفع لإعادة إحياء عملية السلام على أساس حل الدولتين، وأهمية دور الولايات المتحدة المحوري في الدعوة إلى التهدئة ووقف التصعيد، لافتا جلالته إلى أن السلام العادل والشامل يجب أن يفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة، على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، مجدداً رفضه لأية إجراءات أحادية تقوض فرص إحياء عملية السلام.

كما جدد جلالته خلال لقاءاته برؤساء وأعضاء لجان بمجلس النواب الأمريكي، ورئيس وأعضاء لجنة الخدمات العسكرية في واشنطن ، يوم الثلاثاء١/٣١، التأكيد على موقف الأردن الثابت تجاه القضية الفلسطينية، ورفضه للإجراءات الأحادية، وضرورة وقف التصعيد واستعادة الهدوء لتوفير أفق سياسي لإعادة إطلاق مفاوضات جادة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مشددا جلالته على ضرورة تكثيف الجهود لتحقيق السلام الشامل والعادل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة،

ذات السيادة والقابلة للحياة، على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

كما أكد جلالة الملك عبد الله الثاني، خلال لقائه منسق شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي، بريت ما كغورك، في قصر الحسينية، يوم الاثنين ١/١٧، على ضرورة إطلاق مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس "حل الدولتين"، مؤكدا جلالته ضرورة إعادة تحريك عملية التسوية كأولوية دولية وإطلاق مفاوضات بين الفلسطينيين

وأعرب جلالته ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو خلال زيارة جلالته لأوتاوا، يوم الجمعة ١/٢٧، عن بالغ قلقهما إزاء تدهور الأوضاع في الضفة الغربية وغزة، مشددا جلالته على أهمية تكثيف الجهود لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين، مشددين على ضرورة وقف جميع الإجراءات الأحادية والاستفزازية التي تقوض حل الدولتين وترفع التوتر وتؤدي إلى العنف، كما شجعا الجهود المبذولة لإعادة إطلاق مفاوضات السلام لتحقيق حل الدولتين الذي سيضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة وذات السيادة، لتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وقرارات الشرعية الدولية ضمن المرجعيات المتفق عليها، وفي هذا السياق، شددا جلالة الملك ورئيس الوزراء الكندي على أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي القائم في القدس ومقدساتها، فيما جدد ترودو التأكيد على دعم كندا للوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة.

وعلى صله التقى جلالته في أوتاوا، يوم الجمعة ١/٢٧، بالحاكم العام لكندا ماري سيمون، وتطرق اللقاء إلى آخر المستجدات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وشدد جلالة الملك خلال استقباله رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في عمان، يوم الثلاثاء ١/٢٤، على ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف وعدم المساس به، مؤكدا جلالته ضرورة الالتزام بالتهدئة ووقف أعمال العنف لفتح المجال أمام أفق سياسي لعملية السلام، مشددا على ضرورة وقف أية إجراءات من شأنها تقويض فرص السلام، وعلى موقف الأردن الثابت الداعي إلى الالتزام بحل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

من جانبه بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، في اتصال هاتفي مع نظيره الأميركي وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، يوم الجمعة ١/٦، التبعات الخطيرة لاقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي اتمار بن غفير المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، مؤكدا الصفدي ضرورة تكاتف الجهود للحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها والحؤول دون التصعيد الحتمي الذي سيتفاقم إن استمرت خروقات إسرائيل له، ومشددا الصفدي على أن ما تحتاجه المنطقة هو جهد حقيقي لإيجاد أفق سياسي لحل الصراع على أساس حل الدولتين، وليس المزيد من الخطوات الاستفزازية التصعيدية التي تحاول فرض الأجندات المتطرفة وتهدد بتفجير دوامات جديدة من العنف، مؤكدا الصفدي على مركزية الدور الأميركي القيادي في جهود وقف الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين وفي تكريس التهدئة ووضع العملية السلمية على مسار يقود لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

ومثمنا الصفدي الموقف الواضح الذي أعلنته الإدارة الأميركية بضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات والوصاية الهاشمية عليها، والمؤكد على ضرورة وقف الخطوات الأحادية التي تدفع نحو التأزيم وتقوض حل الدولتين، وشدد الوزيران أن الأردن والولايات المتحدة سيستمران في جهودهما المشتركة لإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل الذي يشكل ضرورة إقليمية ودولية على أساس حل الدولتين.

وشدد الصفدي خلال اتصاله بنظيرته الفرنسية وزيرة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا، الذي جرى قبيل انعقاد جلسة خاصة لمجلس الأمن لبحث التصعيد الإسرائيلي بدعوة أردنية فلسطينية مشتركة وبطلب من دولة الإمارات العربية المتحدة، العضو العربي في المجلس، يوم الخميس ١/٥، على

ضرورة بلورة تحرك دولي فاعل لوقف الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وضمان احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم فيه وفي جميع المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مشددا على خطورة اقتحام الوزير الإسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف وانعكاساته على الأمن والاستقرار، مؤكدة كولونا، أن بلادها تؤكد ضرورة احترام الوضع القانوني والتاريخي في الحرم ووقف جميع الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين ، واتفق الوزيران على استمرار العمل المشترك ومن خلال مجموعة ميونخ التي تضم بالإضافة إلى الأردن، فرنسا ومصر وألمانيا من أجل وقف الإجراءات التي تقوض فرص تحقيق السلام العادل والشامل ومن أجل إيجاد أفق سياسي حقيقي واستئناف المفاوضات لحل الصراع على أساس حل الدولتين.

وفي محادثات هاتفية أجراها الصفدي، ووزير الخارجية التركي مولود شاويش أوغلو، يوم ١/٥، أكدا خلالها إدانتهما المطلقة لاقتحام وزير إسرائيلي المسجد الأقصى المبارك، وشدد الوزيران على أن هذا الاقتحام يمثل تصعيداً خطيراً وخرقاً للقانون الدولي والوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وعلى أهمية دور الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في حماية المقدسات حذرين من تبعاته، مؤكدين على ضرورة احترام إسرائيل الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات، مشددين على ضرورة وقف كل الانحرافات الإسرائيلية اللاشرعية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم وكل الإجراءات التي تقوض حل الدولتين الذي يمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل، واتفق الوزيران على إدامة التنسيق والعمل المشترك للتصدي للاعتداءات الإسرائيلية على الحرم الشريف، بما في ذلك من خلال منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية.

كما بحث رئيس اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أيمن الصفدي خلال اتصالات مع وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة، وتضم اللجنة دول الإمارات العربية والجزائر، والسعودية، وفلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب، والأمين العام لجامعة الدول العربية، يوم الخميس ١/٥، التطورات الخطيرة في مدينة القدس المحتلة، إثر إقدام وزير في الحكومة الإسرائيلية على اقتحام المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف تحت حراسة وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

مؤكدين أعضاء اللجنة أن اقتحام الوزير الإسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمته وتمثل خرقاً مرفوضاً للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، وتصعيداً خطيراً يتطلب من المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، العمل فوراً على إيقافه من خلال خطوات فعالة من شأنها إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على وقف اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وعدم الإقدام على أي خطوات استفزازية في القدس الشريف من شأنها المساس بمشاعر ملايين المسلمين حول العالم وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة، ومشددين على أن المسجد الأقصى المبارك /الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون الحرم القدسي الشريف وتنظيم الدخول إليه، مؤكدين حق دولة فلسطين بالسيادة على مدينة القدس الشرقية المحتلة، مبينين أهمية استمرار الجهود العربية وتضافرها لحماية المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وعلى ضرورة تفعيل الجهود الهادفة لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وحل الدولتين الذي يضمن تجسيد استقلال دولة فلسطين على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس .

كما أكد الصفدي، خلال اتصال هاتفي بسمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، يوم الثلاثاء ١/٣، على ضرورة تفعيل الجهود المستهدفة لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم على أساس حل الدولتين الذي يضمن تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل مشددا على ضرورة وقف جميع الإجراءات الإسرائيلية اللا شرعية التي تقوض هذا الحل.

فيما نقل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي رسالة من جلالة الملك عبدالله الثاني إلى أخيه أمير دولة الكويت سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح يوم الاحد ١/١٥، والتي تمحورت

الرسالة حول سبل تعزيز العلاقات الأخوية المتميزة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين، والقضايا العربية وجهود دعم وحدة الصف العربي ومسيرة العمل العربي المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.وتقدمت القضية الفلسطينية الجانب الإقليمي من المحادثات بين الوزيرين اللذين أكدا مركزية القضية الفلسطينية، التي يشكل حلها على أساس حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم، وجدد الوزيران إدانة المملكة والكويت الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق وتقوض حل الدولتين، وضرورة تكاتف الجهود الإقليمية والدولية لوقفها، وأكدا ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية وإدانة كل الخطوات التي تستهدف المقدسات وهويتها. وشدد الشيخ سالم عبد الله الجابر الصباح على أهمية دور الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في حماية المقدسات.

كما شاركت الأردن، بالجلسة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن لمناقشة الانتهاكات الإسرائيلية للوضع الراهن في القدس، يوم الجمعة ١/٦، بطلب أردني فلسطيني مشترك، أيدته دولة الإمارات العربية المتحدة، المندوب العربي في المجلس، وكل من فرنسا و الصين و مالطا، حيث ألقى المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة السفير محمود الحمود بيان المملكة في الجلسة، الذي أكد فيه على إدانة الأردن بأشد العبارات إقدام وزير الأمن القومي الإسرائيلي على اقتحام المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف صباح يوم الثلاثاء ١/٣، تحت حراسة وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، مشددًا على أن اقتحام المسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمته خطوة استفزازية مرفوضة ومُدانة، تمثل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، والوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس ومقدساتها.
ومؤكدا البيان على الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، واستمرار جهود المملكة بقيادة الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية، جلالة الملك عبد الله الثاني، في حماية هذه المقدسات والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

وأكد البيان على موقف المملكة الرافض لأي إجراءات تهدف لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، وعلى ضرورة احترامه من قبل إسرائيل، ووجوب العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل العام ٢٠٠٠، بما يضمن احترام حقيقة أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأنّ إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون الحرم القدسي الشريف وتنظيم الدخول إليه، وشدد بيان الأردن على ضرورة إيجاد أفق سياسي لإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وصولاً للسلام الذي يلبي الحقوق وتقبله الشعوب، وعلى أن القضية الفلسطينية كانت وستبقى القضية العربية المركزية الأولى، وأن حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧وفق القانون الدولي، والمرجعيات المعتمدة ومبادرة السلام العربية، هو الخيار الاستراتيجي الذي اتفق عليه المجتمع الدولي سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام العادل والشامل.
كما رفض الحمود اتهام مندوب إسرائيل للأردن بانها احتلت الضفة الغربية عام ١٩٥٠، قائلا ردا على مداخلة المندوب الإسرائيلي إن الأردن أبدا لم تحتل الضفة الغربية، وما حصل عام ١٩٥٠ هو اتحاد بين ضفتي نهر الأردن لممارسة الفلسطينيين الحق في تقرير المصير وكان نصف الحكومة الأردنية من الضفة الغربية، مضيفا أن هذا الاتهام يعتبر من الأكاذيب والتضليل يروج لها المندوب الإسرائيلي.

ودانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، بأشد العبارات، إقدام وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي على اقتحام المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، صباح يوم الثلاثاء ١/٣، وتحت حراسة وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، مما يمثل خرقاً فاضحاً ومرفوضاً للقانون الدولي، وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، مؤكدة أن الانتهاكات والاعتداءات المتواصلة على المقدسات بالتزامن مع الاقتحامات الإسرائيلية المتواصلة للأراضي الفلسطينية المحتلة، تنذر بالمزيد من التصعيد وتمثل اتجاهاً خطيراً يجب على المجتمع الدولي العمل على وقفه فوراً، مشددة على ضرورة وقف جميع الإجراءات التي تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم وفرض التقسيم الزماني والمكاني، واحترام سلطة إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك.

واستدعت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير الإسرائيلي في عمّان، يوم الثلاثاء ١/٣، إلى مقر الوزارة، وذلك لنقل رسالة احتجاج حول إقدام وزير الأمن القومي الإسرائيلي باقتحام المسجد الأقصى المبارك / الحرم

القدسي الشريف، ذكر الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير سنان المجالي، بأنه قد تم تسليم السفير الإسرائيلي رسالة احتجاج لنقلها على الفور لحكومته، أكدت على وجوب امتثال دولة اسرائيل، بصفتها قوة قائمة بالاحتلال لالتزاماتها وفقاً للقانون الدولي ولا سيما القانون الدولي الإنساني بشأن مدينة القدس المحتلة ومقدساتها وخاصة المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف والامتناع عن أية إجراءات من شأنها المساس بحرمة الأماكن المقدسة ووضع حد لمحاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم، وأكدت مذكرة الاحتجاج أن المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونماً مكان عبادة خالص للمسلمين، وطالبت الحكومة الإسرائيلية إنهاء جميع الإجراءات الهادفة للتدخل غير المقبول في شؤون المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وذكّرت بأن إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى المبارك، هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف وتنظيم الدخول إليه، وحذرت المذكرة من أن الانتهاكات والاعتداءات المتواصلة على المقدسات تُنذر بالمزيد من التصعيد وتُمثل اتجاهاً خطيراً يجب العمل على وقفه فوراً.

كما أكدت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، يوم السبت١/٢٨، ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وفاعلة لوقف حالة التصعيد الخطيرة والمدانة التي راح ضحيتها مدنيون فلسطينيون وإسرائيليون، وتنذر بتفجر دوامات من العنف سيدفع الجميع ثمنها، وإن الأردن يدين الهجوم الذي استهدف مدنيين في كنيس في القدس الشرقية كما يدين كل أعمال العنف التي تستهدف المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أن الأردن يدين العنف ضد المدنيين بكل أشكاله ويؤكد ضرورة احترام حرمة دور العبادة.مؤكدة على ضرورة العمل الفوري للحيلولة دون تفاقم دوامة العنف المتصاعدة وتكثيف الجهود لاستعادة التهدئة ووقف كل الإجراءات الأحادية والاستفزازية التي تدفع باتجاه المزيد من التصعيد والتوتر، ومحاولة تكاتف الجهود لإعادة الثقة بجدوى العملية السلمية من خلال استئناف مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين لينعم الجميع بالأمن والسلام.

دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين استمرار الاقتحامات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية المحتلة والاعتداءات المتكررة عليها، وآخرها العدوان على مدينة جنين يوم الخميس١/٢٦، مستنكرة حملة التصعيد العسكرية الإسرائيلية التي تنذر بتفجر دوامة جديدة من العنف الذي سيدفع الجميع ثمنها، مؤكدة ضرورة وقف إسرائيل عملياتها العسكرية كافة وجميع الإجراءات اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام، ومشددة على أهمية إطلاق جهد حقيقي لاستئناف المفاوضات وتحقيق السلام العادل الذي ينهي الاحتلال ويجسد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧.

استدعت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، السفير الإسرائيلي في عمّان، يوم الثلاثاء١/١٧، إلى مقر الوزارة، إثر إقدام أحد أفراد شرطة الاحتلال الإسرائيلي على اعتراض طريق السفير الأردني في تل أبيب لدى دخوله إلى المسجد الأقصى المبارك ،وبعد نحو ٣ ساعات من منعه دخول الحرم القدسي، أجرى السفير الأردني في إسرائيل، غسان المجالي، جولة في باحات المسجد الأقصى وصلى في المسجد، بحسب ما نقل تلفزيون "المملكة" الحكومي الأردني على موقعه الإلكتروني، عن دائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية وبين أن المجالي "تحدث مع المدير العام لدائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى، عزام الخطيب، الذي أطلعه على آخر المستجدات المتعلقة بالانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى."

وفي وقت سابق، ذكر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأردنية، أنه قد تمّ إبلاغ السفير الإسرائيلي رسالة احتجاجٍ شديدة اللهجة لنقلها على الفور لحكومته، أكدت إدانة الحكومة الأردنية لكافة الإجراءات الهادفة للتدخل غير المقبول في شؤون المسجد الأقصى المبارك الحرم القدسي الشريف، والتذكير بأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة كافة شؤون المسجد الأقصى المبارك الحرم القدسي الشريف وتنظيم الدخول إليه.
كما جرى التأكيد على وجوب امتثال إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها وفقا للقانون الدولي ولا سيما القانون الدولي الإنساني، بشأن مدينة القدس المحتلة ومقدساتها وخاصة المسجد الأقصى المبارك الحرم القدسي الشريف، والامتناع عن أية إجراءات من شأنها المساس بحرمة الأماكن المقدسة ووضع حد لمحاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، أو المساس بصلاحيات إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية.

وأفاد شاهد عيان من القدس بأن السفير الأردني وصل الثلاثاء إلى باب الأسباط، الجدار الشمالي للمسجد الأقصى، لكن الشرطة الإسرائيلية أوقفته بحجة عدم وجود تنسيق لدخوله المسجد. وأضاف: "احتج السفير الأردني على هذا التصرف، لكن أحد عناصر الشرطة الإسرائيلية قام بدفع قنصل أردني كان برفقة السفير". وتابع: "احتج السفير الأردني بشدة على هذا التصرف وقرر مغادرة المكان بعد أن أكد على أنه لن يدخل المسجد بتنسيق مع الشرطة الإسرائيلية"، وأصدرت شرطة الاحتلال في القدس، بيانا، قالت فيه إن مدير الوقف الأردني والسفير الأردني بإسرائيل وصلا إلى المسجد الأقصى بدون تنسيق مسبق، الشرطي أعلم الضابط المسؤول عن الزيارة، وانتظر حتى أخذ التعليمات، وعطّل دخول السفير ومدير الوقف لوقت قليل إلى المسجد الأقصى"، وادعت شرطة الاحتلال ببيانها إنها "لم تمنع دخول السفير" إلا أنه قرر "ترك المكان"، وزعمت الشرطة أنه لو "انتظر السفير بضع ثوان كان قد دخل المسجد" وفق ما ورد في البيان.

كما طلبت المملكة الأردنية الهاشمية من سلطات الاحتلال يوم الأربعاء ١/٢٥، السماح لها ببناء مئذنة خامسة بالمسجد الأقصى، علما أن قسم الهندسة في قصر الملك عبد الله الثاني أعد هذا المخطط منذ سنوات طويلة، بيد أن حكومات الاحتلال المتعاقبة عارضت تنفيذه.

ب- الموقف الفلسطيني: -

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في كلمته، أمام القمة الثلاثية الفلسطينية المصرية الأردنية، في العاصمة المصرية، القاهرة، والتي انعقدت ظهر يوم الثلاثاء ١٧ /١، تقديره للدعم المصري الأردني للموقف الفلسطيني الرافض للأعمال الإسرائيلية أحادية الجانب، وضرورة تحمل كل طرف مسؤولياته على أساس الاتفاقيات الموقعة، بما يعزز الثقة ويؤسس لإعادة فتح الأفق السياسي، وسبل سبل إسناد القضية الفلسطينية، ومواجهة برنامج وممارسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة، والأكثر تطرفا، ووقف أعمالها أحادية الجانب، ومواصلة العمل على خلق أفق سياسي، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة، بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧، مُعربا عن أمله بدعم الموقف الفلسطيني بخصوص البدء بتطبيق جملة من الإجراءات على مستوى الأمم المتحدة، والمحاكم الدولية، وغيرها من الاجراءات وفق قرارات المجلس المركزي.

كما أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال استقباله رئيس جهاز المخابرات المصرية عباس كامل، ورئيس جهاز المخابرات الأردنية أحمد حسني، يوم الثلاثاء ١/٣١،أهمية استمرار التنسيق مع الجانبين المصري والأردني شاكرا للجهود التي تبذلها كل من مصر والأردن للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، ردا على رسالة دعم وتضامن كل من الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، و جلالة الملك عبد الله الثاني، والتأكيد على دعمهما للرئيس محمود عباس، وفلسطين وشعبها الشقيق والحرص على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وشدد عباس خال استقباله بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، وزير الخارجية الأميركي انتوني بلينكن، يوم الثلاثاء ١/٣١، على إن ما يحدث اليوم تتحمل مسؤوليته الحكومة الإسرائيلية، بسبب ممارساتها التي تقوض حل الدولتين وتخالف الاتفاقيات الموقعة، وبسبب عدم بذل الجهود الدولية لتفكيك الاحتلال، وإنهاء منظومة الاستيطان، وعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية وحصولها على عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، مؤكدا الاستعداد للعمل مع الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي لعودة الحوار السياسي من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧، بعاصمتها القدس الشرقية، وشدد الرئيس على أن الشعب الفلسطيني لن يقبل باستمرار الاحتلال للأبد، ولن يتعزز الأمن الاقليمي باستباحة المقدسات.

كما أكد عباس خلال استقباله مدير جهاز المخابرات العامة الأميركية وليم بيرنز، يوم الاحد ١/٢٩، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، على ضرورة عودة الأفق السياسي على أساس الشرعية الدولية، بما يحقق الأمن والاستقرار للجميع في المنطقة، ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله في دولته بعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧، واضعا إياه بصورة التطورات الخطيرة والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وأهمية التدخل العاجل للضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي لوقف إجراءاتها أحادية الجانب، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة.

وحذر الرئيس عباس خلال استقباله مستشار الامن القومي الأميركي جاك سوليفان ، بمقر الرئاسة في رام ، يوم الخميس ١/١٩، من خطورة الإجراءات الإسرائيلية وتداعياتها، مطالبا الإدارة الأميركية بالتدخل الفوري قبل فوات الأوان لوقف هذه الاجراءات أحادية الجانب، وما تقوم به حكومة الاحتلال الإسرائيلية من انتهاكات تتمثل بتكثيف الاستيطان، وعمليات القتل اليومية، واقتحام المدن والبلدات الفلسطينية، واستباحة المسجد الأقصى، والمقدسات المسيحية والاسلامية في القدس، وتنكرها للاتفاقات الموقعة، والقرصنة ضد أموال الضرائب الفلسطينية، مؤكدا أهمية إيفاء الإدارة الأميركية بالتزاماتها، التي أعلنت عنها، بالحفاظ على حل الدولتين، ووقف الاستيطان، والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس، وإعادة فتح مكتب القنصلية الاميركية في القدس، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ووقف الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب.

من جانبها قررت القيادة الفلسطينية اعتبار التنسيق الأمني مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي، "لم يعد قائما"، وذلك في بيان صدر يوم ١/٢٦، في أعقاب بالاجتماع الطارئ الذي عقدته القيادة الفلسطينية برئاسة رئيس دولة فلسطين محمود عباس، على خلفية المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في جنين بحق أبناء الشعب الفلسطيني والتي أدت إلى ارتقاء ١٤شهيدا وجرح العشرات في جنين ، والتوجه الفوري لمجلس الأمن الدولي لتنفيذ قرار الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الفصل السابع ووقف الإجراءات أحادية الجانب، والتوجه بشكل عاجل للمحكمة الجنائية الدولية، لإضافة ملف المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في جنين الى الملفات التي تم تقديمها سابقا، والدعوة الفورية لقدوم لجنة التحقيق الدولية المستمرة في مجلس حقوق الإنسان، للتحقيق وإحالة مخرجاتها بشأن مسؤولية الاحتلال عن هذه المجزرة للمحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن، كما قررت القيادة استكمال الانضمام إلى بقية المنظمات الأممية والدولية، والتحرك على المستويات العربية والإسلامية والدولية من اجل دعم الموقف الفلسطيني، كما دعا عباس جميع القُوى الفلسطينية لاجتماعٍ طارئ، للاتفاق على رؤية وطنية شاملة ووحدة الصف لمواجهة العدوان الإسرائيلي والتصدي له".

فيما طالب رئيس الوزراء محمد اشتية، النرويج، إلى جانب المجتمع الدولي، خلال استقباله يوم الثلاثاء ١/٣١، في مكتبه برام الله، المبعوثة النرويجية لعملية السلام في الشرق الأوسط هيلدا هارالدستاد، بالضغط على إسرائيل لوقف كافة إجراءاتها الأحادية، واحترامها والتزامها بالاتفاقيات الموقعة معها، والعمل على خلق أفق سياسي يرتكز على الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، قائلا: "النرويج راعية السلام ودورها هام وتاريخي".

وشدد رئيس الوزراء خلال استقباله في مكتبه برام الله، يوم الاحد ١/٢٩، المبعوث السويسري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وولفغانغ أماديوس برولهارت، على أهمية إعادة إحياء مبادرة السلام العربية، ضمن إطار القانون والشرعية الدولية، مطعا إياه على والإجراءات الأحادية الإسرائيلية التصعيدية، وعدم التزام اسرائيل واحترامها للاتفاقيات الموقعة معها.

ودعا رئيس الوزراء وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، خلال استضافته في الاجتماع الذي عقد يوم الإثنين ١/٢٣، في مقر الاتحاد بالعاصمة البلجيكية بروكسل، إلى البناء على مبادرة السلام العربية من أجل إنهاء الصراع في المنطقة، وكذلك الاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ لحماية حل الدولتين الذي تدمره إسرائيل بإجراءاتها بشكل ممنهج.

من جانب آخر، دعا اشتية البعثات الأوروبية في فلسطين لأن تلعب دورا رقابيا على جرائم الاحتلال والانتهاكات التي يمارسها الجيش والمستوطنون بحق الشعب الفلسطيني، من خلال التواجد في مناطق التماس.

وثمن رئيس الوزراء محمد اشتية، خلال لقائه، السفراء العرب المعتمدين لدى بلجيكا والاتحاد الأوروبي، في العاصمة البلجيكية بروكسل ، يوم الثلاثاء ١/٢٤، دور الدول العربية وموقفها الثابت والداعم للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، ودعاهم إلى أن يكونوا خير محامين عن القضية الفلسطينية ، ودعم المسعى الفلسطيني بدفع الدول الأوروبية إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وحثهم على الدفع نحو العمل مع الاتحاد الأوروبي ودوله نحو البناء على مبادرة السلام العربية والمراكمة عليها نحو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

وأكد وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، لدى استقباله وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية اللورد طارق أحمد، في رام الله، يوم الأربعاء ١/١١، على أهمية اتخاذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وضمان وقف الانتهاكات الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، محذرا المجتمع الدولي من

الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تضم وزراء متطرفين وإرهابيين مثل بن غفير وسموتريتش، وذلك بحكم خطاباتهم العنصرية والتحريضية التي انعكست بالضرورة على القوانين الدائرة حاليا في الكنيست والمتعلقة بسحب الجنسية من الفلسطينيين في دولة الاحتلال ومنع رفع العلم الفلسطيني، بالإضافة للممارسات العنصرية التي اقترفها أعضاء الحكومة كاقتحام وزير الأمن القومي بن غفير للمسجد الأقصى وزيارته التحريضية للسجون، كذلك تهرّب الحكومة الإسرائيلية من التزامها بمبادئ القانون الدولي، مشيرا الى أن هذه الحكومة ستعرّض الشعب الفلسطيني إلى مزيد من البؤس والمعاناة وإراقة الدماء.

من جانبه، رحب وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، يوم الاحد ١/١٥، بدعوة برلمان الاتحاد الأوروبي، مؤكدا ضرورة وأهمية ترجمتها إلى خطوات عملية من شأنها حماية حل الدولتين وفرصة إحياء عملية السلام والمفاوضات.

وفي سياق آخر، رحب المالكي باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على موارده الطبيعية، مؤكدا ان التصويت لصالح هذا القرار يؤكد على حق الشعب الفلسطيني وسيادته على موارده الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه وموارد الطاقة، بما فيها الغاز، وانه لا سيد على هذه الارض، الا الشعب الفلسطيني، وقيادته الشرعية، وان الاحتلال الى زوال، مشددا على مطالبة القرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بان تتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وضرورة وقف جميع الاعمال المضرة بالبيئة التي يقوم بها المستوطنون، وكذلك دفن النفايات بجميع انواعها في الارض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، اضافة الى وقف تدمير البنى التحتية الحيوية والاستيلاء على الابار والاراضي الزراعية، وان الاحتلال الاستعماري ينتهك قواعد القانون الدولي من خلال تشييد جدار الأبارتهايد، والمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها ،مطالبا المالكي المجتمع الدولي بضرورة العمل على إلزام الاحتلال بتنفيذ القرارات الدولية وضمان حق الشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية، وحقه في التعويض وجبر الضرر جراء استغلالها أو إتلافها أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر بأي شكل من الأشكال، ووضع حد لكافة أعمال الاستغلال والانتهاك والسرقة لمواردنا الطبيعية.

كما أدانت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان لها، بأشد العبارات مصادقة الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الأولى على ما بات يعرف بقانون الأبرتهايد والذي أقرته دولة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ ويتم تجديد إقراره في الكنيست كل ٥ سنوات، إن هذا القانون الاستعماري العنصري الذي يعرف (بقانون الطوارئ) أو (أنظمة حالة الطوارئ) الذي يطبق في الضفة الغربية المحتلة يمنح المستوطنين نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطن داخل إسرائيل، وهو يختص بتمديد سريان شرعنة الاستيطان والاحتلال في الضفة الغربية المحتلة، ولا يعدو كونه فرض للقانون الإسرائيلي على المستوطنات والمستعمرين غير الشرعيين الجاثمين على أرض دولة فلسطين، بما يوفر الحماية القانونية والحصانة لمرتكبي الجرائم ضد الشعب الفلسطيني ، ويعزز منظومة الاستعمار العسكري والفصل العنصري (الأبرتهايد) في فلسطين المحتلة، وتنظر الوزارة بخطورة بالغة لهذا القانون وتعتبره تشريعًا للضم التدريجي الزاحف والصامت للضفة الغربية المحتلة واستباحتها، معتبرةً إياه انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي واتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني، خاصة في ظل الصلاحيات التي حصل عليها الوزير الإسرائيلي المتطرف سموتريتش ومسؤولياته عن الضفة الغربية المحتلة، ولفتت إلى أنها تدرس بالتعاون مع الخبراء القانونيين أفضل السبل القانونية والسياسية لفضح أبعاد هذا القانون وتداعياته على الوضع القانوني والتاريخي القائم في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ولمواجهته في المحافل السياسية والدبلوماسية والقانونية الدولية.

وفي بيان آخر، أدانت وزارة الخارجية والمغتربين، يوم الأربعاء ١/١١، مصادقة الكنيست الإسرائيلية بالقراءة التمهيدية على سحب المواطنة والإقامة من أسرى فلسطينيين، واعتبرت الوزارة أن هذه المصادقة تأتي انعكاسا لبرنامج حكومة نتنياهو اليمينية وذلك في انتهاك صارخ للقوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

وحذرت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان لها، يوم الأربعاء ١/٢٥، المجتمع الدولي والدول كافة من مخاطر تنفيذ مخططات الاحتلال الاستيطانية الضخمة على فرصة إحياء عملية السلام وإدخال المنطقة بدوامة من العنف لا تنتهي، مؤكدة إدانتها ما كشف عنه الإعلام الإسرائيلي بشأن ما أسماه بـ"ثورة استيطانية" لتعميق وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وذلك ضمن توجه الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة لرفع عدد المستوطنين إلى ما يزيد على مليوني مستوطن في الضفة، بما في ذلك شرعنة عشرات البؤر الاستيطانية ونهب المزيد من أراضي المواطنين الفلسطينيين بحجة أنها تقع في المناطق المصنفة (ج)، مما يقوض

أية فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض بعاصمتها القدس الشرقية، ويغلق الباب نهائياً أمام أية جهود دولية وإقليمية مبذولة لإطلاق عملية سياسية تفاوضية حقيقية لحل الصراع بالطرق السلمية.

وطالبت الخارجية الفلسطينية، في بيان لها يوم السبت ١/١٤، المجتمع الدولي والإدارة الأمريكية بممارسة ضغط حقيقي على دولة الاحتلال لوقف تصعيدها الدموي ضد الشعب الفلسطيني "، كما طالبت "محكمة الجنائية الدولية بسرعة الانتهاء من تحقيقاتها، وصولا لمحاسبة دولة الاحتلال ومرتكبي الجرائم حيث يمارس الاحتلال جرائم القتل خارج القانون، والإعدامات الميدانية، وإطلاق الرصاص الحي على المواطنين الفلسطينيين، بهدف القتل، واستباحة حياة المواطنين الفلسطينيين، بتعليمات من المستويين السياسي والعسكري في دولة الاحتلال.

رحبت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان لها ،يوم الثلاثاء١/٢٤، بالتقرير الذي صدر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش" حول إجراءات الاحتلال الإسرائيلي الجديدة بشأن دخول الأجانب للضفة الغربية المحتلة، ونتائجها الكارثية على أوضاع الفلسطينيين، خاصةً ما يتعلق بتصعيد عمليات فصلهم عن العالم وتكريس عزلتهم، والتي أكدت فيه أن تلك الإجراءات تختلف تماماً عن إجراءات الدخول الى إسرائيل وهي دليل على محاولاتها إخفاء انتهاكاتها وجرائمها التي ترتكبها بحق المواطنين الفلسطينيين وارضهم ومنازلهم وممتلكاتهم ومقدساتهم، ومحاصرة اي صدى اعلامي أو تضامني دولي مع حقوق الشعب الفلسطيني، مؤكدة أن تلك الإجراءات هي سياسة إسرائيلية رسمية تقوم قطع العلاقة بين المواطن الفلسطيني وأرضه، وعزل المناطق السكنية الفلسطينية بعضها عن بعض خاصة في الضفة الغربية المحتلة وتحويلها إلى جزر معزولة عن بعضها تماماً لتغرق في محيط استيطاني ضخم، وعزل القدس عن محيطها الفلسطيني استكمالاً لأرسلتها وتهويدها وربطها بالعمق الإسرائيلي، معتبرة أن تلك الإجراءات انتهاك صارخ لمبادئ حقوق الإنسان والتزامات إسرائيل كقوة احتلال تجاه الشعب المحتل، وامعاناً في تحدي القانون الدولي والشرعية الدولية وقراراتها.

وقال الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة يوم ١/٣، بأن اقتحام المتطرف ايتمار بن غفير، للمسجد الأقصى المبارك تحدٍ لشعبنا الفلسطيني، وللأمة العربية والمجتمع الدولي، محذرا أبو ردينة من أن استمرار هذه الاستفزازات بحق مقدساتنا الإسلامية والمسيحية سيؤدي إلى المزيد من التوتر والعنف وتفجر الأوضاع، مشددا على أن محاولات سلطات الاحتلال الاسرائيلي لتغيير الواقع التاريخي والقانوني القائم في الاقصى، عبر تكريس تقسيمه الزماني على طريق تقسيمه مكانيا، مرفوضة ومصيرها إلى الفشل، مؤكدا ان القدس الشريف والمقدسات خط أحمر لا يمكن تجاوزه، ودعيا الإدارة الأميركية، إلى تحمل مسؤولياتها وإجبار إسرائيل على وقف تصعيدها واقتحامات المسجد الأقصى قبل فوات الأوان، مؤكدا ان اقتحامات الأقصى تحولت من اقتحامات مستوطنين إلى اقتحامات إسرائيلية حكومية، وهي مرفوضة ومدانة.

فيما أطلع نائب رئيس الوزراء زياد أبو عمرو المبعوث الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند، خلال لقائه رئيس دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير في مكتبه برام الله، يوم الثلاثاء١/١٠، على انتهاكات الاحتلال المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته، واوضعا أبو عمرو المبعوث الأممي، بصورة العديد من القضايا الهامة، خاصة ممارسات الحكومة الإسرائيلية المتطرفة والتي كان آخرها استباحة المسجد الأقصى من قبل المستوطنين بحماية قوات الاحتلال، ومحاولة تغيير الوضع القائم فيه، والقرصنة على الأموال الفلسطينية، دعيا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني، ومحذّرا أبو عمرو من أن تردد المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين المحتلة مما سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع على أرض الواقع، مؤكداً أن القيادة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام استمرار الاحتلال في سياساته العدوانية.

كما أكد مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور، خلال لقائه مسؤولين في جمهورية سلوفينيا، خلال زيارة رسمية للجمهورية ،يوم السبت ١/٢١،على أهمية الاعتراف بدولة فلسطين لدعم عملية السلام وتجسيد حل الدولتين، يشار إلى أن سلوفينيا كانت ضمن الدول الأوروبية التي صوتت في اللجنة الرابعة والجمعية العامة على طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية عن احتلال طال أمده، والآثار القانونية المترتبة على ذلك، كما أنها من أوائل الدول التي وقعت على البيان الرافض لفرض عقوبات على الشعب الفلسطيني وقيادته ومنظمات مجتمعه المدني.

ت- الموقف العربي: -

جاء في البيان الختامي الذي صدر عن القمة الثلاثية التي عقدت بالعاصمة المصرية، القاهرة، يوم الثلاثاء١/١٧، والتي جاءت لبحث تطورات القضية الفلسطينية، في ضوء المستجدات الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأوضاع الإقليمية والدولية المرتبطة بها والتي حضرها الرئيس محمود عباس، والعاهل الأردني عبد الله الثاني، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، على ضرورة الحفاظ على الحقوق الفلسطينية المشروعة، واستمرار الجهود المشتركة لتحقيق السلام الشامل، والعادل، والدائم على أساس حل الدولتين، الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، مشددين، على ضرورة توفير المجتمع الدولي الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق وحقوقه المشروعة وتكاتف الجهود لإيجاد أفق سياسي حقيقي يعيد إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، محذرين من خطورة استمرار غياب الأفق السياسي وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار، مؤكدين دعمهم الكامل لجهود الرئيس محمود عباس في هذا الظرف الدقيق الذي تمر به القضية الفلسطينية، وسط تحديات إقليمية ودولية متزايدة، مؤكدين على ضرورة وقف جميع الإجراءات الإسرائيلية الأحادية اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين، وفرص تحقيق السلام العادل والشامل وشددوا على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وبما يضمن احترام حقيقة أن المسجد الأقصى المبارك بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونما هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن دائرة أوقاف القدس وشؤون "الأقصى"، التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، هي الجهة الوحيدة المخولة لإدارة شؤونه، وتنظيم الدخول إليه، مؤكدين أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس ودورها في حماية هذه المقدسات وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ومؤكدين القادة ضرورة توحيد الصف الفلسطيني وإنهاء الانقسام، الذي يعد مصلحة وضرورة للشعب الفلسطيني الشقيق، وعلى ضرورة اتخاذ إجراءات جادة ومؤثرة للتخفيف من حدة الأوضاع المعيشية المتدهورة لأبناء الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، مشيدين بالجهود المصرية المبذولة للحفاظ على التهدئة في القطاع وإعادة الإعمار، مع التأكيد مجددا على مسؤولية المانحين الدوليين في جهود إعادة إعمار القطاع.

كما شددت القمة على أهمية استمرار المجتمع الدولي في دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وضرورة توفير الدعم المالي الذي تحتاجه للاستمرار في تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين وفق تكليفها الأممي،

من جانبها جددت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية في بيان لها صدر يوم ١/٣، "موقفها الثابت بضرورة توفير الحماية الكاملة للمسجد الأقصى ووقف الانتهاكات الخطيرة والاستفزازية فيه، وعلى احترام دور المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في رعاية المقدسات والأوقاف بموجب القانون الدولي والوضع التاريخي القائم، وعدم المساس بسلطة صلاحيات إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى، داعية السلطات الإسرائيلية إلى خفض التصعيد وعدم اتخاذ خطوات تفاقم التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، منددة الامارات العربية المتحدة رسميا بتسلل بن غفير إلى المسجد الأقصى بحماية القوات الإسرائيلية.

كذلك أدانت المملكة العربية السعودية في بيان صادر عن وزارة الخارجية السعودية يوم الثلاثاء ١/١٠، تسلل بن غفير، موضحة انها "تعارض الخطوات الاستفزازية التي ينفذها أحد المسؤولين الإسرائيليين باقتحامه لباحة المسجد الأقصى، وهي خطوه تستهدف مساعي السلام والحفاظ على الأماكن المقدسة".

فيما نددت تركيا بإسرائيل في بيان لها صدر يوم ١/٣، جاء فيه "أننا قلقون وندد بالعمل الاستفزازي لوزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ضد المسجد الأقصى برعاية الشرطة الإسرائيلية، وندعو إسرائيل إلى العمل بمسؤولية من أجل منع استفزازات كهذه تستهدف مكانة وقدسية الأماكن الدينية في القدس وتؤدي إلى تصعيد في المنطقة."

ودانت وزارة الخارجية الأردنية في بيان لها، تسلل بن غفير إلى المسجد الأقصى، ووصفت ذلك بـ "خطوة استفزازية" و"تنذر بالمزيد من التصعيد."

وكان جلالة الملك عبد الله الثاني قال، في نهاية الشهر الماضي، وفي إجابته على سؤال لمحطة "سي إن إن" الإخبارية حول تهديد الوضع الراهن في الأقصى، إن "هناك دوما أشخاصا يحاولون الدفع باتجاه ذلك، وهذا مصدر

للقلق، ولكن لا أعتقد أن هؤلاء الأفراد تحت أنظار الأردن فقط، بل هم تحت أنظار المجتمع الدولي."وأضاف "نحن نعيش في منطقة صعبة وهذا أمر اعتدنا عليه، وإذا أراد جانب ما أن يفتعل مواجهة معنا، فنحن مستعدون جيدا، ولكن أود دوما أن ننظر إلى النصف الممتلئ من الكأس"، واعتبر أنه "في المقابل، لدينا خطوط حمراء، وإذا ما أراد أحد تجاوز هذه الخطوط الحمراء، فسنتعامل مع ذلك، ولكن ندرك أن الكثير من الجهات في إسرائيل تشاركنا القلق."

كما حذرت جمهورية مصر العربية في بيان لها، يوم الاثنين ١/٩، من عواقب سلبية لمثل هذا التسلل إلى الأقصى على أمن واستقرار الاراضي المحتلة والمنطقة، وعلى مستقبل عملية السلام.

كما أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، خلال استقباله أمين سر اللجنة المركزية لحركة "فتح" الفريق جبريل الرجوب، في العاصمة الجزائرية، يوم الأحد ١/١٥، موقف بلاده الثابت من القضية الفلسطينية، وعلى أن الجزائر ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم الفلسطينيين وقضيتهم العادلة، في كل المجالات، وفي إيصال صوت فلسطين لكافة المحافل الدولية، مشيرا إلى أن القضية الفلسطينية هي قضية الجزائر الأولى.

بدوره، سلم أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب، الرئيس الجزائري رسالة خطيّة من الرئيس محمود عباس، باسم الشعب الفلسطيني وقواه السياسية والوطنية، ثمن فيها الدور الكبير الذي لعبته الجزائر من أجل استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، والمساندة الدائمة للفلسطينيين وصون حقوقهم الوطنية، ودعم قضيتهم العادلة.

ث- الموقف الدولي:

أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، خلال اتصاله مع نظيره الإسرائيلي، إيلي كوهين، لتهنئته على تنصيبه، وزيرا للخارجية، يوم الثلاثاء ١/٣، استعداده لمواصلة المساعدة في استئناف عملية السلام على أساس القانوني الدولي وناقش سلسلة من القضايا الثنائية والإقليمية وبحث سبل التسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

فيما أكد وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية تشين جانج ، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، عقب جلسة المباحثات التي جرت في مقر الجامعة العربية بالعاصمة المصرية القاهرة، يوم الأحد ١/١٥، ، ضرورة أن يرسخ المجتمع الدولي حل الدولتين، والتمسك بمبدأ الأرض مقابل السلام، ويعمل بكل ثبات لدفع الجهود الحميدة لدفع عملية السلام، وضرورة إرسال المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، للدفع إلى حل عاجل وعادل نحو القضية الفلسطينية، قائلا إنه لا يجوز استمرار الظلم التاريخي الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني إلى أجل غير مسمى، ولا تجوز مساومته على حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة.

وشدد الوزير الصيني والأمين العام للجامعة العربية، على التزامهما بتنفيذ مخرجات القمة العربية الصينية الأولى التي عقدت في السعودية الشهر الماضي، مؤكدا حرص بلاده على تنفيذ مخرجات القمة على أرض الواقع، حيث أصدرت ثلاث وثائق رئيسية تركز على تعميق علاقات الشراكة من أجل السلام والتنمية وبناء مجتمع سلمي، والعمل على تكريس روح الصداقة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والحفاظ على السلام في المنطقة، وتحقيق المصالح المشتركة، مؤكدا أنه تم الاتفاق على مواصلة الارتقاء بالعلاقات العربية الصينية وتطوير آليات التعاون، في إطار المنتدى بما يعزز التعاون الجماعي بين الطرفين.

ومن جانبه أكد الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا، للمبعوث الخاص للرئيس محمود عباس، وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، خلال حفل تنصيب الرئيس دا سيلفا، في العاصمة البرازيلية برازيليا، وخلال حفل الاستقبال الخاص بقادة وممثلي الدول الصديقة للبرازيل، على أن بلاده ستقف وبقوة مع نصرة الحق الفلسطيني، وستعمل من أجل استعادة فلسطين حريتها واستقلالها ضمن دولة ذات سيادة على حدود عام ١٩٦٧، مؤكدا على التزامه المبدئي بدعم القضية الفلسطينية، والتزام بلاده لكي تكون سندا لجهود دولة فلسطين في المحافل الدولية كافة.

وعلى هامش حفل التنصيب، التقى الوزير المالكي مع ملك اسبانيا فيليبي السادس، الذي طلب نقل تحياته للرئيس محمود عباس، وأبدى قلقه من الأوضاع الحالية في المنطقة نتيجة للتطورات الأخيرة في الجوار، مُعربا عن استعداد اسبانيا لكي تلعب دورا في أية جهود دولية تبذل على صعيد عودة المفاوضات السياسية بين فلسطين وإسرائيل.

كذلك، التقى خلال حفل التنصيب، الوزير الفلسطيني رياض المالكي، مع رئيس البارغواي ماريو عبده بينيتس، الذي أكد بدوره رغبته بتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وأبدى استعداده لزيارة فلسطين بناء على دعوة وجهت له من قبل الرئيس محمود عباس منتصف العام الحالي.

ويذكر أن الرئيس عبده بينيتس كان قد أعاد نقل سفارة بلاده من القدس إلى تل أبيب، على الرغم من الضغوطات التي مورست عليه.

كما التقى الوزير المالكي مع رئيس بوليفيا لويس أرسى، الذي أكد وقوف بلاده وبقوة مع الحق الفلسطيني، مُشددا على عمق العلاقات بين البلدين، واستعداد بوليفيا الدائم للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني ونصرته في المحافل كافة، وفي جهوده لتحصيل حريته واستقلاله.

والتقى المالكي أيضا مع رئيسة هندوراس سيومارا كاسترو، التي أكدت أهمية العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين، خاصة وجود الجالية الفلسطينية الكبيرة والمهمة في هندوراس.

وأعربت المملكة المتحدة في بيان لها، يوم الثلاثاء ١/٣، عن قلقها ازاء اقتحام المتطرف بن غفير للحرم القدسي الشريف، مؤكدة على بقاء المملكة المتحدة ملتزمة بالوضع الراهن، ومن المهم على الجميع تجنب كافة الأنشطة التي تؤجج التوترات وتقوض فرص السلام."

كما وصفت الحكومة الألمانية اقتحام المسجد الأقصى بالاستفزازي، ودعت رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى الالتزام بالوضع القائم في الأماكن المقدسة.

وأعربت واشنطن عن معارضتها أي إجراءات أحادية تقوض الوضع الراهن في الأماكن المقدسة بالقدس.

كذلك جدد مندوب روسيا رفض بلاده انتهاك الوضع الراهن للقدس، وأعرب عن أمله في ألا يتخذ مجلس الوزراء الجديد في إسرائيل أية إجراءات من شأنها أن تعرقل عملية السلام.

وقال المندوب الصيني إن ما نشهده الآن ليس السبيل الأمثل لبدء العام الجديد، مضيفا أن بلاده قلقة من أي أفعال أحادية الجانب تؤدي لتصاعد التوترات، مما ينذر باشتباكات ومواجهات تمس الوضع الديني للمقدسات.

وأعرب مندوب فرنسا عن قلق بلاده العميق تجاه اقتحام بن غفير المسجد الأقصى، وأكد أنه ينبغي فعل كل ما يمكن لمنع التصعيد الذي له عواقب وخيمة على الأرض.

وانتقد الاتحاد الأوروبي زيارة بن غفير، ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن متحدث باسم مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد جوزيف بوريل قوله إن دول الاتحاد قلقة من الخطوات التي تتعارض مع الحفاظ على الوضع الراهن للمواقع المقدسة.

وطالب الاتحاد الأوروبي إسرائيل على لسان المفوض الأوروبي لإدارة الأزمات جانيز لينارتيتش، يوم الأربعاء ١/١١، إسرائيل بدفع تعويضات عن المباني والممتلكات الفلسطينية التي دمرتها في الضفة الغربية المحتلة، والتي تم بناؤها بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وقامت سلطات الاحتلال بهدم بذريعة البناء دون ترخيص، حيث كشف عن موقفه وأوضح أعضاء البرلمان الأوروبي في رسالتهم إلى تجاهل السلطات الإسرائيلية مسبقا للرسائل والمناشدات التي وجهت لها عبر القنوات الدبلوماسية بهذا الشأن، حيث رفضت إسرائيل تحمل المسؤولية عن تبعات الهدم غير القانونية وانتهاك حقوق الإنسان، ويواصل الاتحاد الأوروبي العمل من أجل إلزام إسرائيل دفع تعويضات عن هدم المباني الفلسطينية التي أقيمت بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وطالبت إيرلندا، الاحتلال الإسرائيلي بدفع تعويضات مقابل التدمير المنهجي الذي يستهدف مباني ممولة من الاتحاد الأوروبي في فلسطين.

وقال وزير الخارجية الإيرلندي مايكل مارتن، في تصريحات للصحفيين لدى وصوله إلى بروكسل لحضور اجتماع دوري لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، " أعتقد أنه من المقبول أن يساهم الاتحاد الأوروبي بشكل مستمر في تقديم مساعدات كبيرة للفلسطينيين والبنية التحتية الفلسطينية، لكن تدميرها بشكل ممنهج يوجب دفع تعويض، كما

نعتقد أن قضايا الاستيطان المستمرة أمر غير مقبول، وفي رأينا أنها غير مقبولة من المنظور الإنساني أيضا. هذا أمر استفزازي ولا يفضي إلى حل الدولتين، مشددا مارتن على أن إيرلندا " تدعم حل الدولتين، لكن الحقائق على الأرض تجعل ذلك صعبا للغاية".

وأعربت دول ومجموعات أعضاء في الأمم المتحدة، في بيان صادر عنها يوم الاثنين ١/١٦، عن قلقها الشديد ازاء قرار الحكومة الاسرائيلية بفرض اجراءات عقابية ضد الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية والمجتمع المدني، بعد طلب الجمعية العامة لرأي استشاري من قبل محكمة العدل الدولية، حول ماهية الاحتلال الاسرائيلي وانتهاكه لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مؤكدة رفضها الاجراءات العقابية ردا على طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية او بشكل عام ردا على اي قرار للجمعية العامة، طالبت بالتراجع الفوري عن هذه الإجراءات" غير القانونية.

وتكمن أهمية هذا البيان في أن قائمة الدول الموقعة شملت أيضا دولا لم تصوت لصالح القرار في الجمعية العامة، مما يعزز الموقف الدولي الرافض لسياسة العقاب التي تنتهجها اسرائيل.

وشملت قائمة الدول والمجموعات الموقعة على البيان: لجزائر، رئاسة القمة العربية وعضو الترويكا العربية في نيويورك، باكستان، رئاسة منظمة التعاون الإسلامي، الارجنتين، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، تشيلي، كوبا، قبرص، الدنمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان،آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، المكسيك، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سلوفينيا، سلوفاكيا جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا.

كما دعا برلمان الاتحاد الأوروبي، يوم الاحد ١/١٥، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام على أساس حل الدولتين، وأكد البرلمان الأوروبي ضرورة حماية حل الدولتين ودعم جهود إقامة وتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض، بما في ذلك المطالبة بانهاء الاحتلال ووقف جميع القرارات الاستيطانية بناءً على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن وسياسات الاتحاد الأوروبي ومبادرة السلام العربية.

من جانبه أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أمام مجلس الأمن الذي ناقش موضوع سيادة القانون في صون الأمن والسلم الدوليين يوم ١/١٢، أن سيادة القانون أساس للأمم المتحدة ولمهمتنا المتمثلة في إحلال السلام وان دور مجلس الأمن دور حيوي، وقال غوتيريتش، أن "سيادة القانون، هو جوهر تحقيق السلام العادل والشامل، على أساس حل الدولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات السابقة". وأضاف غوتيريتش، أن "توسيع المستوطنات من قبل إسرائيل، فضلا عن هدم المنازل وعمليات الإخلاء، تؤدي إلى إثارة الغضب واليأس" معربًا عن قلق بالغ إزاء المبادرات الأحادية التي شهدناها في الأيام الأخيرة.

كما أطلقت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) الأونروا (التي تواجه عجزًا مزمنًا في الميزانية، نداءً الثلاثاء للحصول على ١,٦ مليار دولار من المجتمع الدولي لتغطية نفقات برامجها في عام ٢٠٢٣. سيخصص مبلغ ٨٤٨ مليون دولار للخدمات الأساسية التي تشمل الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية والحماية، فيما سيتم تخصيص ٧٨١,٦ مليون دولار أخرى لتمويل عمليات الطوارئ في غزة والضفة الغربية والأردن وسوريا ولبنان.

وأكد المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني في بيان "تواصل الأونروا لعب دور لا غنى عنه في حياة الملايين من لاجئي فلسطين. نعمل من أجل المحافظة على تقديم الخدمات الأساسية في سياق مالي وسياسي صعب للغاية". وأضاف لازاريني "إن لاجئي فلسطين - وهم أحد أكثر المجتمعات حرماناً في المنطقة - يواجهون تحديات غير مسبوقة ويعتمدون بشكل متزايد على الأونروا للحصول على الخدمات الأساسية وفي بعض الأحيان لمجرد البقاء على قيد الحياة"، يعيش معظم اللاجئين الفلسطينيين حاليًا تحت خط الفقر، فيما يعتمد كثرٌ منهم على المعونات الإنسانية، التي تشمل المساعدات النقدية والغذاء التي تقدمها الأونروا، بحسب الوكالة الأممية.

وتطلب الأونروا الحصول على ٣١١,٤ مليون دولار لغزة ومبلغ ٣٢,٩ مليون دولار للضفة الغربية و ٢٤٧,٢ مليون دولار لسوريا و ١٦٠ مليون دولار للبنان و٢٨,٨ مليون دولار للأردن.

وأضافت في بيانها "أن التحديات المتضاعفة التي واجهتنا خلال العام الماضي بما في ذلك نقص التمويل والأزمات العالمية المتضاربة والتضخم المالي والتشويشات في سلسلة التوريد والتغيرات الجيو-سياسية والارتفاع الهائل في مستويات الفقر والبطالة بين لاجئي فلسطين قد فرضت ضغوطا هائلة على الأونروا".

وقال وزراء خارجية عدة دول أوروبية، خلال محادثات مع وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، إنهم قلقون من أن تنفذ الحكومة الإسرائيلية خطوات أحادية الجانب ، من جانبه طالب وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، خلال محادثة أجراها مع وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين يوم الخميس ١/١٥، بأن تطرح حكومة بنيامين نتنياهو، أفقا سياسيا لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وأن تمتنع عن تنفيذ خطوات أحادية الجانب وتستهدف حل الدولتين، وبين هذه الخطوات توسيع البناء في المستوطنات وإلحاق أضرار بالبنية التحتية الفلسطينية وتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، وعبر عن قلقه من العدد الكبير للشهداء الفلسطينيين في الأشهر الأخيرة.

وقال الوزير البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، اللورد طارق أحمد، في بيان أعقب لقاءه مع كوهين في القدس، يوم الأربعاء ١/١٤، إنه "شجعت الجانبين على الامتناع عن أعمال استفزازية أحادية الجانب في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تحبط وحسب احتمالات حل دولتين حقيقي وسلاما إقليميا، إننا نتابع بتأهب عمليات الحكومة. وزيارة الوزير (إيتمار) بن غفير للمسجد الأقصى مقلقة، ونتخوف من خطوات أخرة من جانبه في المستقبل والتي قد تشعل المنطقة".

من جهته، قال مساعد الأمين العام لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادي في الأمم المتحدة، خالد خياري، إن آخر المستجدات في القدس الشرقية تثير القلق، مضيفا أن اقتحام بن غفير للمسجد الأقصى "تحريضي وتسبب في الكثير من العنف." ويعتبر استفزازا قد ينبئ باشتعال أحداث عنف تؤدي إلى إراقة الدماء، كما دعا إلى الحفاظ على الوضع القائم ودور المملكة الأردنية الهاشمية في القدس.

وأعرب مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط تور وينيسلاند، يوم الأربعاء ١/١٨، عن قلقه إزاء "الاستفزازات" و"الخطاب التحريضي" بين حكومة الاحتلال والفلسطينيين الذين تبادلوا الاتهامات أمام مجلس الأمن، مصرحا وينيسلاند لمجلس الأمن أن "الإسرائيليين والفلسطينيين ما زالوا على مسار تصادمي، وسط تصاعد الخطاب السياسي التحريضي وتصاعد العنف في الضفة الغربية، وكلاهما يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، وان من الضروري أن يمتنع الجانبان عن الاستفزازات والإجراءات أحادية الجانب - بما في ذلك في الأماكن المقدسة في القدس - التي تقوض الاستقرار وإمكانية تحقيق سلام عبر المفاوضات، وإنه قلق للغاية بشأن تأثير الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل على مالية السلطة الفلسطينية ردا على تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية كانون .

ج- الموقف الإسرائيلي: -

استقبلت إسرائيل العام ٢٠٢٣، بأحداث وأجواء غير مبشرة كان أبرزها اندلاع سلسلة من عمليات المقاومة المتلاحقة والتي بلغت ذروتها في هجوم القدس، حيث أشارت بعض التحليلات الإسرائيلية أن الأوضاع قد تتفاقم نحو اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، إذ تحدثت لغة الأرقام عن وقوع ٣٢ عملية فلسطينية منذ بداية ٢٠٢٣، الى جانب موجات الاحتجاج والتظاهرات والتحذيرات التي تطالب بكبح جماح التوجهات "اليمينية" للحكومة، للحيلولة دون تسببها في تدمير اقتصاد الدولة، وتكبيد إسرائيل خسائر باهظة، وقد أضافت هذه الأوضاع جملة من التحديات أمام إسرائيل على المستويين الداخلي والخارجي.

وعلى خلفية ما تمت الإشارة إليه آنفا، حذر الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ، يوم ١/١٥، من أن بلاده تواجه "أزمة دستورية تاريخية" بسبب خطة إصلاح قضائي مثيرة للجدل يدعمها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، مشيراً إلى أنه يقوم بوساطة بين الأطراف المعنية. فيما يرغب نتنياهو، الذي بدأ أخيراً ولايته السادسة، في تقييد عمل المحكمة العليا التي يتهمها أعضاء من ائتلافه الديني القومي، بـ "التجاوز في سلطاتها والنخبوية."

ويرى معارضو الخطة، الذين خرجوا في احتجاجات، بأن تلك الإصلاحات ستنتقص من استقلال القضاء، وستشجع الفساد، وستؤدي لتراجع حقوق الأقليات، كما ستحرم المحاكم الإسرائيلية من مصداقية تساعد في درء اتهامات بارتكاب جرائم حرب في الخارج.

ومن جانب آخر انتقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح إصدار فتوى من المحكمة الدولية حول شرعية الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، يوم الاحد ٢/١، معتبرا أنه "لن يُلزم الحكومة الإسرائيلية، وأن "الشعب اليهودي ليس محتلا لأرضه ولا لعاصمة بلاده القدس، ولن يشوه أي قرار من قبل الأمم المتحدة هذه الحقيقة التاريخية".

ومما يذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أقرت بالأغلبية طلب فتوى قانونية من محكمة العدل الدولية حول شرعية الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، وصوتت ٨٧ دولة لصالح القرار، فيما عارضته ٢٦ دولة مقابل امتناع ٥٣ أخرى عن التصويت.

وعلى صعيد آخر، قامت الحكومة الإسرائيلية يوم الجمعة ١/٧، بفرض مجموعة من الإجراءات لمعاقبة الفلسطينيين انتقاما من سعيهم للحصول على رأي أعلى هيئة قضائية في الأمم المتحدة بشأن سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية، ويسلط القرار الضوء على الموقف المتشدد الذي تتخذه الحكومة الجديدة تجاه الفلسطينيين، مع تصاعد العنف في الضفة الغربية، وقد وقع وزير المالية بتسلئيل سموتريتش يوم الأحد ١/٨ مرسوما لحجب ١٣٩ مليون شيكل (٣٩,٦ مليون دولار) من عائدات الضرائب عن السلطة الفلسطينية، وتحويلها إلى عائلات قتلى الهجمات، كجزء من العقوبات ضد إجراءات السلطة الفلسطينية القانونية الدولية ضد إسرائيل، التي تم إقرارها من قبل الحكومة، وقال سموتريتش "طالما أن السلطة الفلسطينية تشجع الإرهاب وهي عدو، فأنا لست معنيا في استمرار وجودها، وتشمل الإجراءات العقابية الأخرى ضد السلطة الفلسطينية إلغاء تصاريح السفر لكبار المسؤولين الفلسطينيين التي تسمح لهم بالسفر بسهولة داخل وخارج الضفة الغربية، على عكس الفلسطينيين العاديين، وتجميد البناء الفلسطيني في أجزاء من الضفة الغربية.

وبينما دعت عشرات الدول، إسرائيل إلى التراجع عن الإجراءات، شدّد سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان على "حق" بلاده في الدفاع عن نفسها ضد قرار "سام ومدمّر" اتخذه الفلسطينيون، بتبني هذا القرار، وضع الفلسطينيون السكين في قلب أي فرصة للحوار والمصالحة"، متهماً الفلسطينيين بـ"التلاعب" بالمنظمات الدولية في ما وصفه بـ"الإرهاب متعدد الأطراف ، كما انتقد السفير الإسرائيلي الأرقام "المحرّفة" والمتحيزة" الصادرة عن الأمم المتحدة التي تقول إن عام ٢٠٢٢ كان العام الأكثر دموية في الضفة الغربية منذ نهاية الانتفاضة الفلسطينية الثانية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، وقال، إن ٢٠٢٢ هو العام الذي شهد "أكبر عدد من الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين" منذ عشر سنوات، متهماً السفير الفلسطيني رياض منصور بـ"تمثيل دور الضحيّة في أداء جدير بأوسكار، وكان السفير الفلسطيني اعتبر أن "ممثلي اسرائيل يعيشون في بُعد مواز حيث العالم كله مخطئ وحيث هم على حق"، مضيفا أن "السلام ممكن دائما، يتضاءل يوما بعد آخر، لكنه ممكن دائما"، داعيا مجلس الأمن إلى التحرك.

كما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال ترؤسه اجتماعا لكتلة "الليكود يوم ١/٢٤، إنه "لن يتم التسامح" مع البناء الفلسطيني في المنطقة (ج) بالضفة الغربية، وذلك ردا على ضغوط إزالة البؤر الاستيطانية، قائلا "جئنا إلى السلطة بوعد واضح بتغيير الاتجاه ومحاربة البناء الفلسطيني غير القانوني"، مبينا أن "هذا لا يعني أننا سنسمح ببناء إسرائيلي غير قانوني، وهناك اتفاق شامل على هاتين النقطتين."

وفي لقاء جمع رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست يولي ادلشتاين، مع سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل توم نيدس، يوم الأربعاء ١/١١، أكدا فيه على مواصلة تعزيز العلاقة والتواصل بين البلدين القيم والمصالح المشتركة، متفقين على أن القضية الإيرانية تأتي أولاً، ومعربين عن الالتزام المتبادل بمعالجة وإدارة هذه القضية"، مؤكدا يولي ادلشتاين للسفير الأمريكي إن إسرائيل مستمرة في قرار بناء المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية، وشدد على أنه لا تغيير في الوضع القائم بالحرم الشريف.

وبعد الإخلاء لإحدى المستوطنات شمالي الضفة، قدم وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" خلال اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي، يوم الأحد ١/٢٢، وثيقة توثق سلسلة مبان بناها العرب في الضفة الاشهر الماضية، مطالبا بهدمها في ٦ مناطق شمالي ووسط الضفة ومناطق المحمية الطبيعة شرق بيت لحم والخان الاحمر شرقي القدس.

وكانت قد صادق الكنيست الإسرائيلي، بكامل هيئته بالقراءة الثانية والثالثة، على تمديد سريان أنظمة الطوارئ التي تفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة الغربية، والمعروف بتسمية قانون الأبارتهايد، لـ ٥ سنوات إضافية، يوم ١/٢٥، وسيكون قانون الأبارتهايد، ساري المفعول حتى ١٥ شباط ٢٠٢٨.

كما ندّدت إسرائيل بالجلسة "العبثية" و"المثيرة للشفقة "، (على حد قولهم). يوم الخميس ١/٥، التي تداعى إليها مجلس الأمن الدولي لبحث الوضع في القدس الشرقية المحتلة بعد زيارة وزير إسرائيلي باحة المسجد الأقصى في خطوة اعتبرها الفلسطينيون استفزازية وأثارت احتجاجات دولية قائلا السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان، خارج قاعة مجلس الأمن" انه مصدوم وانه ليس هناك أيّ سبب على الإطلاق لعقد هذه الجلسة الطارئة"، نافيا إردان أن تكون زيارة الوزير بن غفير "اقتحاماً للمسجد الأقصى" أو خروجاً عن "الوضع الراهن" التاريخي المتعلّق بالأماكن المقدّسة في القدس، مشددا على أنّه "لكلّ يهودي الحقّ في زيارة جبل الهيكل"، التسمية اليهودية لباحة الحرم القدسي.

من جانب آخر اتهم وزير الجيش الإسرائيلي السابق بيني غانتس، يوم الإثنين ١/٩، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بـ"قيادة انقلاب"، محذرا من أنه "يقود إلى حرب أهلية" وتحت عنوان "آن الأوان للتظاهر"، كتب غانتس في تغريدة على تويتر: "نتنياهو يريد استغلال الأغلبية اللحظية وإشعال الصراع والكراهية بين الناس في المجتمع الإسرائيلي"،
وأعلن وزير "العدل" الإسرائيلي ياريف ليفين، عن خطة لإحداث تغييرات جذرية في جهاز القضاء الإسرائيلي تهدف الى تقليص صلاحيات المحكمة العليا.

وعلى صله حذّر وزير الجيش الإسرائيلي السابق بيني غانتس يوم الخميس١٢ /١، من أمر خطير على إسرائيل، مؤكدًا أنه سيشارك في مظاهرة ضخمة ستجري في تل أبيب، وقال غانتس في تصريح صحفي: "سأشارك في المظاهرة الضخمة التي ستجري في ساحة هبيما في تل أبيب، وإن نوايا نتنياهو بالانقلاب على سيادة الشرطة، وانتهاك أبسط القيم ورفض التفاوض على اتفاقات واسعة (أمر خطير على إسرائيل). وأضاف أننا "لن ندمر الديمقراطية ولن نعتقل قادة المعارضة.

من جانبه حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال جلسة أسبوعية لمجلس الوزراء يوم الاحد ١/١٥، مما وصفها دعوات المعارضة لـ"حرب أهلية" في البلاد، بسعيها لتصعيد الاحتجاجات والإضرابات، وقال نتنياهو، إنه قطع وعودا قبل الانتخابات من أجل إجراء إصلاحات في جهاز القضاء، معتبرا أن الخطة التي تسعى الحكومة إلى تنفيذها كانت واضحة للجميع قبل تشكيل الحكومة وأصر على المضي قدما فيها، حاثا نتنياهو المعارضة على "عدم الانجراف وراء الشعارات الملتهبة لتدمير الدولة والحرب الأهلية"، وادعى أنه عندما قاد المعارضة لم يتم توجيه مثل هذه التصريحات ضد الحكومة، وجاءت تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد خروج مظاهرات حاشدة مناهضة للحكومة في شوارع تل أبيب تهدف للديمقراطية وترفض الإصلاحات القضائية التي أعلن عنها وزير العدل الجديد ياريف ليفين.

كما رفض وزير الخارجية إيلي كوهين خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في بيان من دافوس، سويسرا، يوم الثلاثاء ١/٢٠، دعوة من عشرات الدول إلى لرفع إسرائيل الإجراءات العقابية التي فرضتها ضد السلطة الفلسطينية بسبب مساعي رام الله لإجراء تحقيق في قضية الدولة اليهودية في محكمة العدل الدولية، بدلا من ذلك، حث كوهين المجتمع الدولي على العمل ضد التحريض الفلسطيني، الذي قال إنه يشجع الإرهاب، وانتقدت إسرائيل قرار الشهر الماضي ووصفته بأنه متحيز ورافض للمخاوف الأمنية الإسرائيلية.

وتلقى وزير الخارجية الإسرائيلي ايلي كوهين، رسائل قلق من نظرائه الأوروبيين إزاء سياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة، يوم الأحد١/١٥، معربين عن قلقهم من سياسة اسرائيل تجاه الفلسطينيين، إنهم قلقون من أن تنفذ الحكومة الإسرائيلية خطوات أحادية الجانب وتستهدف حل الدولتين، مطالبا وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، بأن تطرح حكومة بنيامين نتنياهو أفقا سياسيا لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وأن تمتنع عن تنفيذ خطوات أحادية الجانب، وعبر عن قلقه من العدد الكبير للشهداء الفلسطينيين في الأشهر الأخيرة.

وقدّمت السفيرة الإسرائيلية في فرنسا، يائيل جيرمان، استقالتها بعد نيل الحكومة الجديدة التي تعد الأكثر يمينية وتطرفا في تاريخ إسرائيل، الثقة، ونشرت جيرمان على "تويتر" قالت إنها أرسلتها إلى رئيس الحكومة الجديد، وجاء فيها: "سياستكم وتصريحات وزراء حكومتكم ونواياكم التشريعيّة تتعارض مع ضميري ورؤيتي ومبادئ إعلان استقلال دولة إسرائيل." وأضافت "في ظل هذه الظروف، لا يمكنني الكذب على نفسي والاستمرار في تمثيل سياسة مختلفة جذريًا عن كل ما أؤمن به، ولهذا أقدم لك استقالتي من منصبي سفيرة لإسرائيل في فرنسا".

وعلى صعيد استهداف القدس والمسجد الأقصى؛ أفاد التقرير الذي أوردته القناة ٧ الإسرائيلية، على موقعها الإلكتروني، بأن الأسابيع الأخيرة شهدت تصاعدا في أعداد اليهود من مقتحمي المسجد الأقصى بهدف "الزيارة

وحتى للصلاة فيه"، ووفقا للتقرير، فإن الأسبوع الأخير شهد زيادة بأكثر من ثمانية في المئة مقارنة بالأسبوع المقابل من العام الماضي. وأشار إلى تسجيل زيادة للأسبوع الثالث على التوالي في عدد اليهود المقتحمين للأقصى، وذكرت أن هناك تسجيل وتيرة مستمرة لارتفاع عدد المقتحمين منذ تولي حكومة نتنياهو الحالية.

وبحسب التقرير فإن اقتحام وزير الأمني القومي في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، إيتمار بن غفير للأقصى، أدى كذلك إلى زيادة عدد المقتحمين؛ وقال التقرير إنه شهر "طيبيت" في التقويم العبري (بدأ في ٢٥ كانون الأول وانتهى في ٢٢ كانون الثاني الجاري)، شهد تسجيل زيادة تصل إلى ٧% في عدد المقتحمين للأقصى مقارنة بالعام الماضي.

وأشار التقرير إلى أنه في الفترة المذكورة اقتحم نحو ٣ آلاف مستوطن (٢,٩٣٨)، المسجد الأقصى. كما شهد مطلع الشهر العبري التالي (شباط) زيادة قياسية تصل إلى ٥٤% مقارنة بالفترة نفسها في العام العبري الماضي.

ووفقا للتقرير، فإن اليهود المقتحمين للأقصى أبلغوا عن المقتحمين أنهم "يشعرون بارتياح كبير في جبل الهيكل (المسجد الأقصى والحرم القدسي) منذ تولي بن غفير منصب وزير الأمن الداخلي".

ولفت التقرير إلى أن المعطيات الصادرة عما تسمّى "إدارة جبل الهيكل" التابعة لاتحاد "منظمات المعبد المتطرف"، تؤكد الاتجاه التصاعدي في عدد المقتحمين و"المصلين" اليهود في باحات المسجد الأقصى، وذكرت أن الأيام الأربعة الماضية شهدت اقتحام ٢٨٦ يهوديا للأقصى "فاز غالبيتهم العظمى بالصلاة" في الحرم القدسي.

ح- الموقف الأمريكي: -

أكد الرئيس الأميركي، جو بايدن، في رسالة بعثها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يوم الاحد ١/١، حذره فيها من تجاوز الخطوط الحمراء للولايات المتحدة بشأن عدد من الملفات، وأنه سيتعاون مع نتنياهو الذي وصفه بـ "الصديق"، لكنه تعهّد معارضة السياسات التي تشكّل خطرا على حل الدولتين مع الفلسطينيين مشددا على مواصلة الولايات المتحدة دعم حل الدولتين ومعارضة السياسات التي تشكّل خطرا على قابلية تحقيقه أو تتناقض مع المصالح المتبادلة وقيمهم.

من جانبه أكد وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في مكالمة هاتفية مع نظيره الإسرائيلي، إيلي كوهين، يوم الاثنين ١/٢، على التزام الولايات المتحدة الراسخ بالشراكة الأميركية ـ الإسرائيلية وأمن إسرائيل الجهود الثنائية المشتركة لتوسيع دائرة التطبيع مع إسرائيل وشمل المزيد من دول المنطقة ضمن اتفاقيات التطبيع، المسمّاة "اتفاقيات أبراهام"، مشددا على استمرار التزام الولايات المتحدة بحل الدولتين ومعارضة السياسات التي تعرض إمكانية تطبيقه للخطر.

كما شدد "أنتوني بلينكين" في المؤتمر الذي عقد يوم الاحد ١/١٥، على التزام الولايات المتحدة بالترويج لتسوية سياسية "على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل الأراضي المتفق عليها موضحا بأن الإدارة الأمريكية ستعارض بشدة أي إجراءات تهدف إلى جعل تحقيق هذه الرؤية أمراً صعباً، بما في ذلك توسيع الاستيطان اليهودي، والخطوات نحو الضم وهدم المنازل، محذرا من التحريض على العنف في سياق المواقف الإسرائيلية تجاه السكان العرب الفلسطينيين، وتقويض الوضع الراهن في الأماكن المقدسة.

وأعرب وزير الخارجية الأميركي عند لقائه عباس في رام الله يوم الثلاثاء ١/٣١، عن تعازيه الحارة إلى عائلات المواطنين الفلسطينيين الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم في العنف المتصاعد على مدى العام الماضي، مؤكدا على ضرورة أن تكون هناك خطوات سريعة لتخفيف التصعيد والعنف وخلق مساحة تسمح لنا بإعادة الشعور بأمن الجانبين، والعمل ليتمتع الفلسطينيون والإسرائيليون بنفس الحقوق والفرص، وما نراه اليوم أن الفلسطينيين لا يرون أفقا، وتنقطع الفرص مع مرور الوقت، مضيفا بأن الإدارة الامريكية تعمل على تطوير العلاقات مع الشعب الفلسطيني ومساعدته أيضا على تحسين حياته المعيشية، نقوم بذلك من خلال دعم الأونروا بـ ٨٩٠ مليون دولار للغذاء واللقاحات، وأيضا للاجئين، وتقديم ٥٠ مليون دولار للأونروا، قائلا نحن نؤكد لكلا الطرفين أننا ندين أي أعمال عنف بغض النظر عن الجانب الذي يرتكب هذه الأعمال.

كما أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس، في إيجاز صحفي يوم ١/١٠، على إن العقوبات الإسرائيلية على الفلسطينيين لن تؤدي إلا إلى زيادة التوترات، وذلك على خلفية سلسلة عقوبات فرضتها إسرائيل خلال الأيام الأخيرة على السلطة على خلفية توجهها بطلب لاستصدار فتوى قانونية من محكمة العدل الدولية في لاهاي حول "ماهية الاحتلال الإسرائيلي، مضيفا برايس أن الولايات المتحدة كانت "ثابتة في معارضتها الشديدة لطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن إسرائيل"، واوصفا الخطوة بأنها "تأتي بنتائج عكسية."

عندما سئل عما إذا كان سيحث الإسرائيليين على الإفراج عن الأموال المحتجزة، قال "الإجراءات أحادية الجانب تهدد قابلية حل الدولتين للحياة."

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إن الإجراءات العقابية التي اتخذتها القدس لا تقل سوءا عن الضغط الفلسطيني "غير المجدي" للحصول على رأي محكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال.

وفي جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث الوضع في مدينة القدس، وحول زيارة وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غْفير، للأماكن المقدسة، يوم الجمعة ١/٦، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها من أي أعمال تؤدي إلى التصعيد أو تقويض حل الدولتين الذي تلتزم به واشنطن، ودعا جميع الأطراف إلى ضبط النفس والامتناع عن الأعمال والخطابات الاستفزازية، مؤكدة روبرت وود نائب المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة إن بلاده تعارض جميع الإجراءات الأحادية الجانب التي لا تتسق مع الوضع التاريخي الراهن وتعدّها غير مقبولة.

وفي تغريدة على "تويتر"، قال السفير الأميركي لدى إسرائيل، توماس نيدس: "تهانينا لبنيامين نتنياهو حيث أدى اليمين الدستورية بصفته رئيس الحكومة الإسرائيلية"، مشيرا إلى "العلاقة القوية والمتينة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والروابط غير القابلة للكسر"، وأن إدارة بايدن "تؤيد سياسة حل الدولتين والتدابير العادلة للأمن والازدهار والحرية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين." لافتا إلى أن واشنطن تعارض السياسات التي قد تقوض فرص تحقيق حل الدولتين أو تتعارض مع المصالح والقيم المشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة."

وأكد سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل توم نايدس يوم الثلاثاء ١/٣، تعقيبا على اقتحام الوزير الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى على إن بلاده أوضحت للحكومة الإسرائيلية أنها تعارض أي إجراء من شأنه إلحاق الضرر بالآخرين، والمساس بالوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس"، موضحا نايدس نحن مهتمون بالحفاظ على الوضع الراهن وأي عمل يمنع ذلك غير مقبول، وقلنا هذا بوضوح للحكومة الاسرائيلية".

كما أعرب السفير الأمريكي لدى إسرائيل توماس نايدس في مقابلة مع صحيفة "يديعوت احرنوت" عن أمله في أن يتمكن من دفع حل الدولتين مع الحكومة الحالية في إسرائيل، مضيفا السفير قائلاً "لدي ثقة كبيرة في رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وسنعمل معه، وآمل أن ننجح "، وأوضح السفير أنه بالرغم من حكومة اليمين، فإن السياسة الأمريكية ما زالت تؤيد حل الدولتين، وهدفها" حماية المواطنين الفلسطينيين بدون تعريض أمن اسرائيل للخطر، نحن لا نؤيد ضم الأراضي ولا نؤيد توسيع المستوطنات، هذه هي سياستنا، وبالمناسبة، سياسة الإدارة السابقة أيضًا. سنعمل مع رئيس الوزراء لضمان أننا نحافظ على التزامنا ـ فكرة إبقاء حل الدولتين على قيد الحياة".

وأكد مسؤولون كبار في الحكومة الأمريكية يوم الاحد١/٨،على ان الإدارة الامريكية تشعر بالقلق من تحركات الحكومة الجديدة ونظام القضاء وحول خطة وزير القضاء الاسرائيلي ياريف لا فين والقلق من الإضرار بالمؤسسات الديمقراطية الإسرائيلية وتتعامل إدارة بايدن مع تحركات الحكومة الإسرائيلية الجديدة ضد الجهاز القضائي بحساسية شديدة، لأنها قضية سياسية داخلية لا تتعلق مباشرة بعلاقات إسرائيل الخارجية، و الأمريكيون حريصون للغاية في كل خطوة يتخذونها في هذا الشأن، حيث يعتقد مسؤولون كبار في الحكومة الأمريكية أن تنفيذ الخطة قد يؤثر على طبيعة النظام الديمقراطي في إسرائيل بطريقة قد تؤثر أيضًا على العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، والتي لا تقوم فقط على المصالح ولكن أيضا على القيم المشتركة.

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أ- الشهداء والجرحى: -

طبقا لتقديرات التقرير الشهري لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، تسببت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، باستشهاد (٣٦) فلسطينيا من كافة محافظات الضفة الغربية ينهم ستة أطفال ومسنة، استشهدوا برصاص الاحتلال الذي استهدفهم على حواجزه أو أثناء اقتحامه للقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، والأطفال الذين استشهدوا هم: الطفل آدم عصام عياد (١٦ عاما) من مخيم الدهيشة في بيت لحم، والطفل عامر أبو زيتون (١٦ عاما) من مخيم بلاطة بنابلس، والطفل عمر خالد الخمور (١٤ عاما) من مخيم الدهيشة في بيت لحم، والطفل محمد علي (١٧ عاما) من بلدة عناتا في القدس، والطفل نايف العويدات (١٣ عاما) متأثرا بجراح أصيب بها خلال عدوان الاحتلال على قطاع غزة العام الماضي والطفل ودريع أبو رموز (١٦ عاما) من حي سلوان في القدس.

وبلغت الإصابات ١٦٤ إصابة في الضفة الغربية، بينهم ٢٠ طفلا، وصحفيين، خلال عمليات الاقتحام والمواجهات مع قوات الاحتلال، تجدر الإشارة إلى أن بعض التقارير الخاصة بهذا الشأن قد أظهرت تفاوتاً في أعداد الجرحى والمصابين بسبب الحالات التي يتم علاجها ميدانياً دون الوصول إلى المشفى.

ب- الأسرى والمعتقلين: -

طبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، اعتقلت قوات الاحتلال (٥٧٦) فلسطينيا؛ في الضفة الغربية والقدس وغزة، من بينهم من بينهم ٤٣ طفلا، و٥ سيدات، وطالب جامعي، وصحفي و٧ من بين العسكريين، وتركزت حالات الاعتقال في الضفة الغربية، إذ جاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى من حيث عدد المعتقلين البالغ عددهم ١٧٩ معتقلا، تليها الخليل بـ ٩٦ معتقلا، ثم رام الله بـ ٦٤ معتقلا، فيما توزع بقية المعتقلين بين محافظات الضفة.

وأصدرت سلطات الاحتلال خلال هذا الشهر (٣) قرارات تقضي بإبعاد مواطنين من القدس عن المسجد الأقصى أو محيطه أو عن مكان سكنهم، لفترات تتراوح بين أسبوع و٦ شهور، كما أبعدت سلطات الاحتلال المتضامنة الإيطالية ستيفانيا كونستانتيني (٥٠ عاما)، بعد اعتقالها أثناء مداهمة عدد من المنازل في مخيم الدهيشة ببيت لحم.

وسجلت ٨ حالات احتجاز لمواطنين في الضفة الغربية، من بينها تجديد قرار منع السفر والدخول إلى محافظات الضفة لمدة ٦ شهور، وتجديد منع رئيس الهيئة المقدسية نا صر الهدمي الخاضع للإقامة الجبرية في حي صوانة بالقدس، من السفر لمدة ٦ شهور.

ت-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ الـ (٧٣٥) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين) تركزت في محافظة نابلس بواقع ١٦٤ اقتحاما، تليها جنين بـ ١٣٦ اقتحاما، ثم رام الله بـ ٩٧ اقتحاما، والخليل بـ ٧٥ اقتحاما، وبيت لحم بـ ٥٤ اقتحاما، وطولكرم بـ ٥٣ اقتحاما، وسلفيت بـ ٤٥ اقتحاما، وقلقيلية بـ ٣٥ اقتحاما، والقدس بـ ٣٣ اقتحاماً، وطوباس بـ ٢٤ اقتحاما، وأريحا بـ ١٦ اقتحاما وقطاع غزة ٣ حالات اقتحام.

ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة خلال شهر كانون الثاني ٢٠٢٣، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي

أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به، حيث رصدت "محافظة القدس" اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المُبارك خلال الشهر موضوع التقرير، مسجلة اقتحام (٤٤٠٨) مستوطناً، و(٦٥٥٩١) تحت مسمى سياحة باحات المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح، بما فيها اقتحام وزير "الأمن القومي" ايتمار بن غفير المسجد الأقصى المبارك بذريعة بداية "صيام العاشر من تيفيت" حسب التقويم العبري، بمناسبة "رأس الشهر العبري"، وقام مستوطنان برفع العلم الاسرائيلي خلال تواجدهما في الأقصى وإنشاد "النشيد القومي" والهتافات العنصرية، فيما قامت مجموعة أخرى بأداء السجود الجماعي في الأقصى بالقرب من باب القطانين، اضافة الى اداء الطقوس العلنية الجماعية في الجهة الشرقية.

وفي ذات اليوم اقتحم عضو الكنيست يتسحاق كروزر، برفقة والده الحاخام يهودا كروزر ووالدته، والحاخام شمشون البويم المسجد الأقصى، مؤكدين على أهمية تنفيذ الاقتحامات والمشاركة بها مطلع كل شهر عبري ووصفوه "بيوم حج مهم"، وقام عشرات الضباط ورجال المخابرات باقتحام المسجد الأقصى باقتحام الأقصى.

كما اعترضت شرطة الاحتلال طريق السفير الأردني غسان المجالي، خلال دخوله المسجد الأقصى عبر باب الأسباط، بحجة عدم حصوله على إذن مسبق لدخول المسجد، وقامت بتوقيفه ومنعه من الدخول، كما اعتدت على شبان بالدفع خلال ذلك، فيما استدعت وزارة الخارجية الأردنية السفير الإسرائيلي في عمّان وسلمته رسالة احتجاج على ما جرى في الأقصى.

وتجدر الإشارة لم تتوقف اعتداءات المستوطنين على المقدسيين وممتلكاتهم خلال شهر كانون الثاني الماضي، ففي بداية الشهر قام مستوطنان بتحطيم شواهد قبور وصلبان أكثر من ٣٠ قبرا في المقبرة البروتستانتية (المشتركة للكنيستين الانجيلية واللوثرية) بالقدس.

وفي منتصف الشهر قام المستوطنون بخط شعارات عنصرية على جدران البطريركية الأرمنية في البلدة القديمة، وعبارات الموت للأرمن، الموت للمسيحيين، الموت للعرب والأمم (غير اليهود)، انتقام"، وعلى بعد عدة أمتار منه خط المستوطنون على أحد القبور في مقبرة "الدجاني" "الموت للعرب".

ونهاية الشهر هاجم المستوطنون مواطنين أرمن قرب البطريركية في البلدة القديمة، بغاز الفلفل وبالشعارات العنصرية التي تدعوهم للخروج وترك البلاد، كما حاول المستوطنون الصعود الى سطح البطريركية وإزالة علمي البطريركية وجمهورية أرمينيا.

كما نفذ المستوطنون عدة اعتداءات على المقدسيين بالشتائم ومحاولة الضرب والملاحقة والتهديد، خاصة في بلدة سلوان، شعفاط، وبيت حنينا.

من جهة أخرى تواصل الجمعيات الاستيطانية والبلدية وسلطة الطبيعة العمل داخل أرض الحمراء وأرض قريبة بها مجاورة لمسجد عين سلوان، حيث يجري العمل على أكثر من ٧ دونمات، ويتم بناء السلاسل الحجرية ووضع بوابة الكترونية، أضافة الى عملية تجريف وقطع لعشرات الأشجار المثمرة.

وقام المستوطنون باستبدال أعمدة حديدية مثبتة على حائط يحيط بـ"عين سلوان" ببوابة الكترونية، لاستخدامها كممر الى عين سلوان والأنفاق أسفل حي وادي حلوة.

كما بعثت " منظمات الهيكل" المزعوم برسالة إلى المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، شملت العديد من المطالب، التي تهدف إلى فرض السيادة الاحتلالية الكاملة على المسجد الأقصى، وذلك في محاولة لتحقيق أطماعها وأهدافها في بناء "الهيكل" المزعوم، باعتباره هدفا إستراتيجيا تسعى لإنجازه في عهد وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووجه محامي الحاخامية المركزية "مجلس السنهدرين الجديد" المحامي أفيعاد فيسولي، رسالة إلى شبتاي، تضم ١١ مطلبا، حيث تستوضح السياسة الرسمية التي سيتبعها وزير الأمن القومي بن غفير، إذ يطلب فيها عقد جلسة مباشرة مع بن غفير لاستعراض مطالب "منظمات الهيكل"، ومن ثم تحديد موقف الحكومة وشرطة الاحتلال منها.

وكشف باحث مقدسي اختراق سور البلدة القديمة خلال حفر "نفق جديد" يمتد حتى أساسات المسجد الأقصى، ويمتد النفق ١٥ مترًا تحت شارع باب المغاربة، وعرضه نحو أربعة أمتار، قائلا: "إنّ النفق الجديد الممتد من وادي حلوة بسلوان إلى شارع باب المغاربة، اخترق سور البلدة القديمة حتى القصور الأموية، وهو الاختراق الذي لم يكن موجودًا قبل شهر".

ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تم تسجيل (٥٠) حادثة تدمير واعتداء على ممتلكات شملت إلحاق أضرار: بأثاث منازل، إلحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات. كما شهد الشهر موضوع التقرير (٢٩) حادثة مصادرة ممتلكات من ضمنها؛ سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، معدات، مبالغ مالية وغيرها.

وفيما يتعلق بمصادرة الأراضي والاستيلاء عليها والقيام بأعمال التجريف؛ قامت سلطات الاحتلال بتسليم إخطاراً بمصادرة أراضي في منطقة الميسة في قرية وادي فوكين.

ح - أنشطة استيطانية وتهويدية:-

تصاعدت الممارسات الاستيطانية بشكل ملحوظ خلال الفترة، موضع التقرير، حيث يدور الحديث حول أنشطة كبيرة وموسعة ووتيرة متسارعة يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في سباق مع الزمن في سبيل تكريس آلية الاستيطان والتهويد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تزامنا مع تولي الحكومة الجديدة زمام الصلاحيات؛ وهو ما يوضحه التقرير أدناه: -

- خطة حكومة نتنياهو لتسريع وتيرة الاستيطان وتكريس الضم الفعلي: -

كشف تقرير لصحيفة "يسرائيل هيوم" عن المخططات التي تناقشها الحكومة الإسرائيلية لتعزيز المشروع الاستيطاني، بما في ذلك تسريع وتيرة البناء في الضفة المحتلة، واتخاذ إجراءات تكرس الضم الفعلي.

تواصل الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو، تحركاتها لفرض الأجندة اليمينية الدينية القومية على السياسات الإسرائيلية، عبر سلسلة من المخططات و"الإصلاحات" التي من شأنها إحداث تغيير جذري في طبيعة النظام الإسرائيلي عبر سياسات داخلية تتعلق بالعلاقة بين السلطات، وكذلك عبر تكريس واقع جديد في الضفة الغربية من شأنه الإنهاء على فرص تنفيذ حل الدولتين عبر تعزيز الاستيطان وتسريع وتيرته والضم الفعلي لمناطق في الضفة.

وكشف تقرير أوردته صحيفة "يسرائيل هيوم" عن سلسلة طويلة من الخطوات "غير المسبوقة" لتسوية وتعزيز الاستيطان اليهودي في الضفة المحتلة، تجري مناقشتها في إطار المساعي لتنظيم العلاقة بين وزير الأمن في الحكومة الإسرائيلية، يوآف غالانت، والوزير في وزارته، بتسلئيل سموتريتش، الذي حصل على صلاحيات غير محدودة في الضفة، وفي لقاء مع رؤساء المجالس الاستيطانية، كشف غالانت عن بعض الإجراءات التي تخطط لها حكومة نتنياهو ولم ترد في الاتفاقيات الائتلافية بين الليكود وحزبي "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" - تسوية البؤرة الاستيطانية العشوائية "إفياتار"، وتعديل القانون الذي سنّه الكنيست في ٢٠٠٥ لتنظيم خطة الانفصال عن غزة التي فككت إسرائيل بموجبها أربع مستوطنات شمال الضفة، بما يسمح بعودة المستوطنين إلى بؤرة "حوميش" الاستيطانية، وتعزيز البنية التحتية وتأمين البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة، وغيرها من الإجراءات.

- الإجراءات الجديدة... غير المعلنة: -

وتشمل الإجراءات الجديدة التي كشف عنها غالانت وأوردتها الصحيفة في تقرير صدر عنها اليوم، الأربعاء، دعوة "المجلس الأعلى للتخطيط والبناء في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)" لعقد جلسة فورية، يصادق خلالها على العشرات من المخططات الاستيطانية التي "تعطلت" في العام ونصف العام الماضيين، والمصادقة على بناء نحو ١٨ ألف وحدة استيطانية جديدة خلال الأشهر المقبلة.

كما تخطط الحكومة الجديدة لتعديل جدول جلسات المجلس الأعلى للتخطيط والبناء في الضفة، لينعقد مرة كل شهر، عوضا عن انعقاده مرة كل ثلاثة أشهر خلال حكومات نتنياهو السابق، في حين أشارت "يسرائيل هيوم" إلى أن المجلس لم ينعقد سوى مرتين خلال ولاية حكومة بينيت - لبيد السابقة.

مراحل "الثورة الاستيطانية" لحكومة نتنياهو: -

- المصادقة على ١٨ ألف وحدة استيطانية جديدة
- انعقاد المجلس مرة كل شهر وليس مرة كل ثلاثة أشهر
- لجنة فرعية للمصادقة على بناء استيطاني لا يشمل وحدات سكنية
- ٣تواقيع وليس ٥ للمصادقة على المخططات الاستيطانية
- تجاوز وزارة الأمن والمؤسسة العسكرية و"تمدين" الإدارة المدنية في الضفة
- "ضم مصغر" عبر إدراج الفلسطينيين في المعطيات الرسمية الإسرائيلية
- وسيتم إنشاء لجنة فرعية منبثقة عن المجلس، لتسريع وتيرة المصادقة على مخططات بناء في الضفة لا تشمل وحدات سكنية للمستوطنين، مثل رياض الأطفال ومنشآت صناعية، على أن تجتمع هذه اللجنة الفرعية بشكل متكرر - كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع - للموافقة على المخططات التي تعدها الحكومة في هذا الإطار.

- زيادة عدد المستوطنين وتسريع وتيرة البناء الاستيطاني: -

وتشمل المخططات الإسرائيلية كذلك اختصار عملية المصادقة على المخططات الاستيطانية الجديدة، لتقليص الفترة الزمنية بين عملية التخطيط والبدء الفعلي بعمليات البناء، وذلك عبر تقليص عدد التوقيعات المطلوبة للمصادقة على المخططات الجديدة من خمسة إلى ثلاثة توقيعات، الأمر الذي من شأنه تسريع وتيرة البناء الاستيطاني، وتقليص الفترة الزمنية بين التخطيط والبناء بعدة أشهر.

ووفقا للتقرير، فإن الهدف الواضح الذي وضعه وزراء الحكومة الإسرائيلية الحالية هو زيادة عدد المستوطنين في الضفة بمئات الآلاف في السنوات القادمة؛ وفي سبيل ذلك، تسعى الحكومة - كما اتضح من خلال الاتفاقيات الائتلافية - إلى تقليص سلطة الجيش على "الإدارة المدنية" للاحتلال في الضفة، في عملية وصفتها الصحيفة بـ"تمدين" الجهاز عبر وصله مباشرة بالوزارات الحكومية المختصة، لتعمل على تقديم خدمات للمجالس الاستيطانية والمستوطنين دون الحاجة إلى وساطة وزارة الأمن أو قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال المسؤول عن "وحدة التنسيق" و"الإدارة المدنية."

- تجاوز السلطات الأمنية: -

ووفقا للاتفاقيات الائتلافية، ستنتقل المسؤولية عن "وحدة تنسيق أنشطة الحكومة في المناطق" المحتلة، و"الإدارة المدنية" لسلطة سموتريتش، الذي سيكون مسؤولا كذلك عن تعيين رئيس "الإدارة المدنية" ومنسق "أنشطة الحكومة (الإسرائيلية) في المناطق" المحتلة، علما بأنه منذ تأسيسها عام ١٩٨١، فإن تعيين رئيس الإدارة المدنية، وهو ضابط برتبة عميد، لا يخضع لأي تدخل سياسي ويقتصر التعيين على قرار من رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، يصادق عليه وزير الأمن، وكذلك الأمر بالنسبة لتعيين المنسق، وهو ضابط برتبة لواء.

والإدارة المدنية هي المسؤولة عن المصادقة على مخططات البناء الفلسطينية وبناء المستوطنات في المنطقة (ج)، وقسم التفتيش في الإدارة مسؤول عن الكشف عن البناء "غير القانوني" وهو القسم الذي يقوم، من بين أمور أخرى، بتفكيك البؤر الاستيطانية غير القانونية، بموجب القانون الإسرائيلي (لم تقم على ما يسمى بـ"أراضي دولة"). كما أن الإدارة مسؤولة أيضًا عن إصدار تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين وكذلك الاتصال بالسلطة الفلسطينية بشأن القضايا المتعلقة بالتنسيق الأمني والمدني، وبناء البنية التحتية مثل شق الطرق أو مد شبكة المياه.

- **تكريس للضم الفعلي: -**

وعقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو، أمس الثلاثاء، جلسة ثلاثية بمشاركة غالانت وسموتريتش، لتنظيم عملية نقل المسؤولية عن الإدارة المدنية ووحدة التنسيق إلى سموتريتش، الأمر الذي تعارضه أجهزة الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك رئيس الأركان السابق، أفيف كوخافي، الذي صرح بذلك قبل انتهاء فترة ولايته قبل نحو أسبوعين.

ووصف التقرير هذه العملية بـ"تطبيع" حياة المستوطنين في الضفة ومساواتها بسكان المدن الإسرائيلية، ما يعني بكلمات أخرى الضم الفعلي لهذه المناطق الفلسطينية في الضفة لسيادة الاحتلال الإسرائيلي، وتكريس واقع الأبارتهايد. بحيث يحظى المستوطنون اليهود بنظام حكم يشتمل على امتيازات، بينما تمارس حكومة الاحتلال القمع بجميع أشكاله بحق السكان الفلسطينيين.

كما تناقش الحكومة الإسرائيلية، "بجدية"، على حد تعبير "يسرائيل هيوم"، "تغيير المعطيات الرسمية والبيانات المتعلقة بالمستوطنين في جميع الوزارات الحكومية، بحيث ترفع عددهم من نصف مليون مقيم في يهودا والسامرة، إلى ٢,٥ مليون، بما يشمل السكان العرب"، أي إدراج السكان الفلسطينيين في المعطيات الرسمية الإسرائيلية، في تجل صارخ لعملية الضم الفعلي.

وكشف التقرير أنه تمت مناقشة هذا المقترح خلال اجتماع غالانت مع رؤساء المجالس الاستيطانية في الضفة. وبحسب التقرير فإن الهدف من هذا الإجراء، هو تعزيز مصادقة الجهات الحكومية المعنية على مخططات لتعزيز البنية التحتية للمستوطنات في الضفة، بما في ذلك مخططات شق الطرق وبناء الجسور والأنفاق والبنى التحتية.

وظهور أرقام مرتفعة في البيانات الحكومية بشأن الأشخاص "المستفيدين" من هذه البنى التحتية، قد يسرّع من عملية المصادقة على المخططات، وادعى التقرير أنه "عندما تسعى للتخطيط لبناء طريق أو استخدام آخر للبنية التحتية في هذه المناطق، فإن العدد الحقيقي للأشخاص الذين يسافرون على الطريق أو يستخدمون تلك البنية التحتية ليس فقط عدد السكان اليهود، ولكن أيضًا العرب".

- **خطوات فورية... إنهاء ما كان قد بدأ: -**

وتشمل الإجراءات الإضافية التي تناقشها الحكومة للوصول إلى قرار نهائي بشأن مخططاتها الاستيطانية، تشمل استكمال المشاريع الاستيطانية التي توقفت في عهد الحكومة السابقة، وخاصة تعبيد الطرق وتطوير الطرق القائمة؛ وتعزيز الإجراءات الأمنية على الطرقات وفي محيط المستوطنات، مثل زرع المزيد من الكاميرات وإقامة المزيد من الأسوار وغيرها من الإجراءات الأمنية، وزيادة الرقابة على قوانين المرور، وزيادة عدد أفراد أمن الاحتلال في الضفة.

ولفتت الصحيفة إلى أن انعقاد المجلس الأعلى للتخطيط والبناء، ستتأجل إلى ما بعد زيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى إسرائيل نهاية الشهر الجاري، مشيرة إلى أن الهدف الإسرائيلي المحدد حاليًا هو الوصول إلى مليون مستوطن إسرائيلي، معتبرة إلى أنه "من الممكن مضاعفة" عدد المستوطنين في الضفة الغربية "في غضون عقد".

خ. حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:-

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، حيث أقامت قوات الاحتلال (٤٤٢) حاجزًا مفاجئًا في الضفة الغربية، لتعطيل حركة المواطنين في عموم الضفة الغربية، أكثرها في محافظة نابلس بواقع ٧٨ حاجزا عسكريا، وفي قلقيلية ٥٦ حاجزا، فيما توزعتبقية الحواجز بين محافظات القدس، ورام الله، وجنين، وسلفيت، وأريحا، وبيت لحم والخليل .

فيما بلغت عمليات إطلاق النار من قبل جيش الاحتلال تجاه المواطنين الفلسطينيين ٣٦٣ حالة، بينها ٣١٦ حالة في الضفة الغربية و٧٥ حالة في قطاع غزة، إذ أطلق جنود الاحتلال المتواجدين على الحواجز العسكرية النار في

٢٤٨ حالة، ٦٨ حالة إطلاق نار خلال عمليات اقتحام، و٥٢ حالة من قبل مواقع عسكرية لجيش الاحتلال و١٩ من قبل زوارق حربية و٤ حالات قصف جوي.

د- هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

صعد الاحتلال أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية المحتلة، الخاضعة لسيطرة احتلالية أمنية وإدارية؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب التقرير الشهري لـ"دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، هدمت آليات الاحتلال خلال كانون أول المنصرم، ٣٧ منزلا فلسطينيا في الضفة الغربية بحجة عدم الترخيص، وجرت عمليات الهدم في محافظات الخليل، والقدس، وأريحا، وبيت لحم، ونابلس وجنين.

ودمرت آليات الاحتلال ٢٠ منشأة تجارية في الضفة الغربية، من بينها حظائر أغنام وغرف زراعية ومنشآت تجارية أخرى، واستولت سلطات الاحتلال على نحو ٢٤ دونما، إذ استولى مستوطنون على أراضي تبلغ مساحتها ١٠ دونمات في محافظتي الخليل وبيت لحم، إلى جانب استيلائهم على ٤ دونمات من أراضي المواطنين في طوباس.

ونفذت آليات الاحتلال عمليات تجريف لمساحات تزيد عن ٨٧٣ دونماً، منها ٥٤١ دونما من أراضي نابلس وسلفيت، بالإضافة إلى ٢٢٥ دونما في قلنديا بالقدس، و١٠٠ دونم في أريحا، و٢ في خربة جبارة بطولكرم، كما جرّفت مساحات في القدس، واقتلعت نحو ٢٠٢٢ شجرة زيتون وأشجار حرجية أخرى.

ذ- انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر كانون الثاني ٢٠٢٣ وفق نتائج التقرير الشهري لـ" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" (١٧١) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مُسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، حيث نستعرض مقالا نشره مركز "مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية"، حول ملف "الإدارة المدنية" بوصفه إحدى نقاط الخلاف بين الوزير بتسلئيل سموتريتش والائتلاف الحكومي الذي يترأسه بنيامين نتنياهو بالإدارة المدنية. إذ وعد سموتريتش ناخبيه ومناصريه من المستوطنين والصهيونية الدينية بتفكيك هذه الإدارة المدنية في الوقت الذي تعارض الدوائر الأمنية الإسرائيلية (مثل الجيش والمخابرات) بالإضافة إلى أحزاب سياسية أساسية مثل الليكود، تفكيك الإدارة المدنية لأسباب تقنية وأخرى سياسية، وتستعرض المقالة على خلفية ذلك ماهية الإدارة المدنية، أقسامها، وعملها، وتركز على الكيفية التي من المرجح خلالها تجاوز هذا الخلاف خلال العامين القادمين.

فيما يتناول المقال الثاني الذي نشره ذات المركز أيضا تحت عنوان: " خطة بن غفير لمواجهة الفلسطينيين في القدس وداخل إسرائيل: عسكرة المدنيين، إنشاء ميليشيات مسلحة، وإعادة هيكلة حرس الحدود"، تفصيلا لهذه الخطة لإقامة "حرس وطني" يضم متطوعين من الإسرائيليين المدنيين المسلحين، والذي يعتزم بن غفير مأسسته خلال العام الحالي. وتلقي هذه المقالة الضوء مجددا على مخطط هذا الوزير لتعميق عسكرة المجتمع الإسرائيلي بشكل تدريجي.

أ- ما هي الإدارة المدنية وكيف من المتوقع أن يفكّكها بتسلئيل سموتريتش؟

تتعلق إحدى نقاط الخلاف بين الوزير بتسلئيل سموتريتش والائتلاف الحكومي الذي يترأسه بنيامين نتنياهو بالإدارة المدنية. من جهة، وعد سموتريتش ناخبيه ومناصريه من المستوطنين والصهيونية الدينية بتفكيك الإدارة المدنية . من جهة ثانية، تعارض الدوائر الأمنية الإسرائيلية (مثل الجيش والمخابرات) بالإضافة إلى أحزاب سياسية أساسية مثل الليكود، تفكيك الإدارة المدنية لأسباب تقنية وأخرى سياسية (سيتم ذكرها أدناه). تفصل هذه المقالة ماهية الإدارة المدنية، أقسامها، وعملها، وتركز على الكيفية التي من المرجح خلالها تجاوز هذا الخلاف خلال العامين القادمين.

- <u>ما هي الإدارة المدنية؟</u>

في السابع من حزيران عام ١٩٦٧، أصدر قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي الأمر العسكري رقم "١"، الذي أصبح بموجبه هو الحاكم الفعلي للأراضي المحتلة وسكانها. بناء على ذلك، تم إنشاء الإدارة العسكرية في الضفة الغربية (برئاسة قائد المنطقة الوسطى)، والإدارة العسكرية في غزة (برئاسة قائد المنطقة الجنوبية). اعتبر قائد المنطقة الحاكم العسكري الأعلى للأرض المحتلة، وصاحب صلاحيات تشريعية وتنفيذية مطلقة. بالنسبة لإسرائيل، خلق هذا الواقع الجديد إشكالية قانونية تتعلق بأراضي الضفة الغربية تحديدًا، ولم تتضح معالم هذه الإشكالية سوى بعد أن شرع المستوطنون، بتخطيط ومساندة من الحكومات الإسرائيلية، بالاستيطان داخل الضفة الغربية. تكمن الإشكالية في أن المستوطنين المقيمين داخل الضفة الغربية يتبعون إداريًا وقانونيًا (في العديد من شؤون حياتهم، وليس جميعها) إلى إدارة عسكرية. يعني هذا الأمر أن الإسرائيليين اليهود يتبعون إلى منظومتين منفردتين: من جهة، الإسرائيليون داخل إسرائيل والقدس (التي تم ضمها إلى إسرائيل) يتبعون الحكومة الإسرائيلية، بينما يتبع المستوطنون إدارة عسكرية .

في العام ١٩٨١، أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر (الكابينيت) قراراً بإنشاء "الإدارة المدنية لمناطق يهودا والسامرة" التي لا تزال على رأس عملها حتى يومنا هذا. كانت لهذا التحول من الإدارة العسكرية (١٩٦٧-١٩٨١) إلى الإدارة المدنية (١٩٨١- يومنا) دلالات مهمة على صعيد هيكلية العلاقات بين الجيش الإسرائيلي، الحكومة الإسرائيلية والفلسطينيين في الأرض المحتلة. عادة ما ينظر إلى تشكيل الإدارة المدنية من خلال تحليل دلالاتها وإسقاطاتها على الفلسطينيين أنفسهم. فقد كان تشكيل الإدارة المدنية يهدف إلى إتاحة المجال للفلسطينيين للمشاركة في إدارة شؤونهم تحضيرًا لإنشاء سلطة حكم ذاتي بموجب اتفاقيات كامب ديفيد. ونادرًا ما ينظر إلى الإدارة المدنية باعتبارها خطوة إلى الأمام في تحويل الأرض المحتلة إلى مساحة أكثر ملاءمة لسكن المستوطنين. مثلًا، بموجب قرار ٩٤٧ للعام ١٩٨١، الذي أوعز بإنشاء الإدارة المدنية، تم انتداب ممثلين عن الوزارات الإسرائيلية المختلفة ليترأسوا أقساماً حيوية داخل هيكلية الإدارة المدنية. هذا يعني أن إدارة الأرض المحتلة انتقلت

من ضباط الجيش الإسرائيلي إلى أشخاص آخرين (لا يزالون يعملون حتى اليوم) ويطلق على كل واحد منهم اسم "كمات" (أي ضابط قيادة- وهو ليس ضابطًا عسكريًا وإنما منتدب من وزارة إسرائيلية).

كل "كمات" (يبلغ عددهم نحو ٢٢ شخصًا) ينفرد بدائرة خاصة به، تمثل الوزارة أو السلطة الإسرائيلية التي انتدبته. وعليه، تحولت الإدارة المدنية إلى شبه "حكومة" مختصة بشؤون الأرض المحتلة، من خلال تعيين اختصاصيين يمتلكون صلاحيات شبيهة بصلاحيات الوزير، يعملون تحت إمرة الجيش الإسرائيلي داخل الإدارة المدنية. كل "اختصاصي" يدير حقيبة أساسية، ويتبع إلى طرفين: من جهة، هو يتبع إلى مدير عام الوزارة الإسرائيلية التي انتدبته ليمثلها في الأرض المحتلة (وهو يتلقى راتبه من الوزارة الإسرائيلية). ومن جهة ثانية، يتبع كل "كمات" إلى رئيس الإدارة المدنية (وهو عسكري برتبة عقيد). في حال وجود تضارب في الرؤى والبرامج بين الوزارة الأم وقيادة الجيش (رئيس الإدارة المدنية)، فإن "المنسق" عادة ما يرجح كفة الوزارات الإسرائيلية.

على صعيد هيكلية الأجهزة التي تدير شؤون سكان الضفة الغربية (الفلسطينيين والمستوطنين سوية)، فإن الإدارة المدنية عمليا هي امتداد للحكومة الإسرائيلية، لكن الإدارة المدنية في الوقت نفسه لديها خصوصية وظيفية بحيث أنها ما تزال مرؤوسة من قبل الجيش (قائد الإدارة المدنية). وللتوضيح، فإن الخطط والتوجهات العامة المتعلقة بالأرض، المياه، البنى التحتية وشق الشوارع والبناء والهدم، والآثار والمواقع الطبيعية، وغيرها توضع من قبل الحكومة الإسرائيلية (الوزارات). بيد أن تنفيذ هذه الخطط، وقنوات المصادقة، ما تزال تحت إمرة رئيس الإدارة المدنية، وهو ضابط عسكري رفيع. كمثال واحد على هذا التمايز بين التخطيط (بيد الحكومة الإسرائيلية) والتنفيذ (بيد الجيش الإسرائيلي)، يمكن النظر إلى تخطيط الأراضي في المنطقة "ج": ينص الأمر العسكري المتعلق بقانون تخطيط المدن والقرى والمباني (يهودا والسامرة) (رقم ٤١٨) للعام ١٩٧١، على أن مجلس تخطيط الأراضي والمدن والبلدات في الضفة الغربية سوف يكون من خلال المجلس الأعلى للتخطيط، وهو قناة مرؤوسة من قبل الإدارة المدنية (الجيش) وتختص بالتخطيط والمصادقة والتنفيذ وهي مرهونة بوزير الدفاع وبناء على اعتباراته العسكرية المتعلقة أحيانا بالمحافظة على وضع راهن وغير مشحون بين الفلسطينيين والإسرائيليين. عندما تعلن الحكومة الإسرائيلية مثلا نيتها توسيع المخطط الهيكلي لمستوطنة، أو إقامة مستوطنات جديدة، فإن الأمر لا يتم تنفيذه بناء على قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي، الذي دخل حيز التنفيذ في إسرائيل في العام ١٩٦٥. في حال تم تنفيذ القانون الإسرائيلي داخل الضفة الغربية (بحيث يتم سحب هذه الصلاحية من وزير الدفاع ومنحها مباشرة إلى سلطة التخطيط والبناء الإسرائيلية) فإن من شأنه أن يسرع عمليات التخطيط والبناء بحيث تتحول المستوطنة إلى بلدة إسرائيلية ولا تخضع للاعتبارات العسكرية للجيش .

- **<u>إذن ماذا يريد سموتريتش من الإدارة المدنية؟</u>**

بيد أن الأمر يتعلق بما هو أوسع من تخطيط الأراضي والبناء، فمعظم شؤون حياة المستوطنين (باستثناء بعض الجوانب مثل التعليم) لا تتبع مباشرة إلى الوزارة الإسرائيلية وإنما تدار من خلال قنوات داخل الإدارة المدنية نفسها التي يترأسها الجيش. وحسب البرنامج الانتخابي لسموتريتش: "عند النظر إلى ما يحدث اليوم في يهودا والسامرة " الضفة الغربية" فإن الوضع القائم هو الآتي: هناك أكثر من ٤٠٠ ألف مواطن إسرائيلي (وصل عددهم في نهاية ٢٠٢٢ إلى ٥٠٠ ألف) يخضعون للحكم العسكري حيث تدار حياتهم المدنية من قبل مزيج من القنوات التي تجمع الإدارة المدنية والوزارات الحكومية في إسرائيل. إن وجود نحو ١٢٠ ألفًا من السكان العرب في منطقة "ج" لا يبرر وجود الإدارة المدنية. بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لتطور آلية الإدارة المدنية من العام ١٩٨١ حتى اليوم، وهو تطور تم بدون خطة شاملة وخارجة عن الاحتياجات الفردية الخاصة، أدى هذا السلوك إلى إخفاقات كثيرة في كفاءة الإدارة المدنية والخدمة التي تقدمها للسكان [المستوطنين] الذين يعيشون في يهودا والسامرة. إذن ماذا سنفعل في الكنيست القادم لتشجيع الاستيطان في يهودا والسامرة؟ سنقدم تشريعات لإلغاء الإدارة المدنية في يهودا والسامرة ونقل صلاحياتها الكاملة إلى الوزارات الحكومية في إسرائيل. يتعلق الأمر بتصحيح الظلم، سواء في جوانب حقوق المستوطنين أو الخدمة الحكومية التي من المفترض أن توفرها لهم الدولة. وفي الجانب الاستراتيجي - إقامة وتأميم السيطرة الإسرائيلية على الأرض، وليس من خلال حكومة عسكرية مؤقتة.

على ما يبدو، فإن سموتريتش، المدعوم من قبل مجالس المستوطنات وجمعيات استيطانية تمول من متبرعين أميركيين سخيين، <u>يقصد بتفكيك الإدارة المدنية جانبين اثنين فقط:</u>

١ - تقسيم وظيفة الإدارة المدنية مكانيًا بحيث أنه، وحسب رأيه، لا داعي لوجود إدارة عسكرية مؤقتة على الأراضي المصنفة "ج" التي تسكنها "أكثرية يهودية" ٥٠٠ ألف مستوطن مقابل ١٢٠ ألف فلسطيني [العدد الحقيقي

للفلسطينيين في المناطق "ج" حسب المصادر الفلسطينية هو أعلى بكثير]. ويتعلق الأمر بشكل مباشر بالنهم الاستيطاني للصهيونية الدينية واللوبي الاستيطاني والتيارات الإفنجيلية الأميركية الداعمة، بحيث أن إدارة حياة سكان المناطق "ج" من قبل الحكومة الإسرائيلية بشكل مباشر، وليس من قبل إدارة عسكرية، سيعني ضما قانونيا وإداريا لسكان المناطق "ج"، حتى لو لم يترافق الأمر مع ضم قانوني للأراضي، كما حدث فيما يتعلق بالقدس بعد ١٩٦٧. من شأن الأمر، أن يسهل حياة المستوطنين، ويعجل مخططات التوسع الاستيطاني، ويحرر الحكومات الإسرائيلية من "العنة" قانون الأبارتهايد: وهو القانون المسمى في إسرائيل باسم "قانون يهودا والسامرة" الذي بموجبه تجدد الكنيست مرة كل ٦ أشهر سلسلة من القوانين التي تتيح التميز بين المستوطنين والفلسطينيين فيما يتعلق بصلاحيات الإدارة المدنية والحكومة الإسرائيلية

٢- بيد أن التقسيم المكاني لعمل الإدارة المدنية لا يجب، حسب التوقعات الإسرائيلية، أن يعني إنهاء عمل الإدارة المدنية بتاتا، والتي تلعب دورًا حيويًا في إدارة حياة السكان الفلسطينيين، ليس فقط في المنطقة "ج" وإنما في كامل الضفة الغربية. بالنظر إلى الشكل أعلاه، فإن كل "كمات" (انظر المربعات الخضراء) يعمل كمندوب عن وزارة أو سلطة إسرائيلية، ويقيم قنوات اتصال وتنسيقا مباشرا مع الوزارة الفلسطينية المقابلة له. فدور الإدارة المدنية لا ينحصر في إشرافها على التنسيق الأمني وحسب، وإنما، وهذا هو الأهم، في التحكم بحياة الفلسطينيين وضبطها. مثلا، تحت "الوحدة التنفيذية" داخل الإدارة المدنية، هناك أربع دوائر هي ١) الهويات، ٢) سجل السكان، ٣) منسق الصحة، ٤) إدارة المعلومات. في كل دائرة هناك "كمات" إسرائيلي منتدب من وزارة الداخلية الإسرائيلية، أو الصحة الإسرائيلية... إلخ، وهو يدير قنوات تنسيق مدني مباشرة مع نظيره الفلسطيني، بحيث أن إصدار رقم هوية جديد لمولود فلسطيني (وزارة الصحة ووزارة الداخلية الفلسطينية)، يتم داخل مكاتب السلطة الفلسطينية، لكنه يتم أيضا من خلال "الوحدة التنفيذية" في الإدارة المدنية التي تصدر هي بدورها أرقام الهويات حسب سجل السكان الذي تهيمن عليه. تتيح هذه الهيكلية استمرار إسرائيل في إدارة شؤون حياة الفلسطينيين بشكل غير مباشر، بحيث أن إنهاء عمل "الوحدة التنفيذية" داخل الإدارة المدنية يعني أن السلطة الفلسطينية ستكون قادرة على التمتع باستقلالية سيادية أعلى من خلال إصدار هويات فلسطينية خاصة بها، وسجل سكاني فلسطيني لا يتبع إلى السجل الإسرائيلي (انظر مثلا، تفاصيل الهوية الفلسطينية، ورقمها ذو التسع خانات، وترتيب بياناتها، أو انظر إلى رخصة السياقة... إلخ). إن تفكيك الإدارة المدنية فيما يتعلق بمسؤولياتها عن المستوطنين هو أمر متاح. أما تفكيكها فيما يتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالفلسطينيين (خصوصًا التنسيق المدني)، فيعني واحداً من أمرين: إما تسريع تحول السلطة الفلسطينية إلى دولة مستقلة من الناحية الإدارية (وليس الجغرافية)، أو إنهاء وظيفة السلطة الفلسطينية وتحويل إدارة الفلسطينيين مباشرة إلى الحكومة الإسرائيلية.

ب- خطة بن غفير لمواجهة الفلسطينيين في القدس وداخل إسرائيل: عسكرة المدنيين، إنشاء ميليشيات مسلحة، وإعادة هيكلة حرس الحدود:-

فور وصول وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير إلى مكان العملية في مستوطنة "نافيه يعقوب" في القدس، يوم ٢٧ كانون الثاني الحالي، توجه مباشرة إلى المستوطنين المتجمعين على أطراف الطرق وسألهم: "هل كان لديكم سلاح؟". قد يبدو هذا سؤالا غريبا يصدر عن وزير الأمن القومي، والمسؤول المباشر عن الشرطة الإسرائيلية، إذ إنه بدل أن يتوجه إلى ضباط الشرطة، وعناصرها، المتواجدين في المكان ويسائلهم عن جهوزيتهم، ويقيم سرعة استجابتهم لاستغاثة المستوطنين، توجه في المقابل إلى المستوطنين المدنيين. يرتبط هذا التصرف بخطة بن غفير لإقامة "حرس وطني" يضم متطوعين من الإسرائيليين المدنيين المسلحين، والذي يعتزم مأسسته خلال العام الحالي. تلقي هذه المقالة الضوء مجددا على مخطط هذا الوزير لتعميق عسكرة المجتمع الإسرائيلي بشكل تدريجي.

- <u>عسكرة المدنيين الإسرائيليين: -</u>

بعد انتهاء عملية "نافيه يعقوب" في القدس، وفي مشهد سريالي حيث كان دم القتلى الإسرائيليين لا يزال على الأرض، وقف وزير الشرطة بن غفير وسط مئات من ضباط الشرطة، ثم توجه إليه مستوطن مدني وعانقه باكيا

وقال: "لقد هربت من المكان، لو كنت مسلحا لمنعت قتل ٣ أو ٤ إسرائيليين على الأقل". لم يكن بن غفير بحاجة إلى أكثر من هذا المشهد الدلالي الذي تم بثه مباشرة على كل وسائل الإعلام، حيث أجاب بن غفير: "سوف نقوم بتغيير سياسات [حمل السلاح وإطلاق النار] قريبا". قد يكون بن غفير هو المتشجع الأبرز لإنشاء ميليشيات من الإسرائيليين المدنيين والعسكريين السابقين، والتي ستعمل إما كجزء هيكلي من جهاز حرس الحدود، أو كبنية موازية تتوزع الأدوار بتناغم بينها وبين حرس الحدود والشرطة والجيش الإسرائيلي. بيد أن فكرة إنشاء "حرس قومي"، أو ميليشيات مدنية مسلحة، قد تحولت تدريجيا إلى شبه إجماع إسرائيلي لا يمكن أن نقتصرها على أجندة بن غفير الكهانية العنيفة وحسب .

مثلا، على ضوء الاستخلاص الإسرائيلي لأحداث أيار ٢٠٢١ التي شهدت مواجهات قومية مكثفة بين اليهود والفلسطينيين في "المدن المختلطة" في الداخل) اللد، الرملة، يافا، حيفا وعكا)، أصدر معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي تقريرا حول إنشاء "حرس قومي" يضم كتائب من المتطوعين المدنيين، وكتب فيه: "بينما تمتلك إسرائيل نظاماً قوياً ومحكما للتعامل مع تهديدات الحرب من الخارج، إلا أنها لا تملك منظومة أمنية مقابلة للتعامل مع التهديدات المتنوعة المتوقعة في مجالات الأمن الداخلي ."قبل هذا التقرير بشهر، وبالتحديد في حزيران ٢٠٢٢، قام رئيس الحكومة السابق نفتالي بينيت)حزب يمينا، من الصهيونية الدينية) بالإضافة إلى وزير الأمن الداخلي السابق عومر بار ليف (من حزب العمل "اليساري")، إضافة إلى مفتش الشرطة العام كوبي شبتاي، بالإعلان عن إطلاق "الحرس الإسرائيلي"، أو ما يسمى "الحرس القومي"، كميليشيا مساندة لحرس الحدود .

<u>يأتي ذلك بالتزامن مع أربعة أحداث لا يجب أن نراها خارجة عن هذا السياق:</u> -

١- في أوج المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين داخل اللد، في أيار ٢٠٢١، وصلت إلى المدينة ميليشيا مسلحة من مستوطني الضفة الغربية (بالتحديد من المستوطنات الأيديولوجية الأكثر تعصبا وعنفا) بهدف "قمع" العرب. وقد قال أحد قادة هذه الميليشيا فور وصوله لإغاثة الإسرائيليين من "تمرد" العرب: "نحن نستبدل الشرطة والجيش ... نحن في حرب الاستقلال".

٢- الدور الذي لعبته ميليشيا "الحرس الجديد" كمقاول للصندوق القومي اليهودي في منطقة النقب في مطلع العام ٢٠٢٢. هذه الميليشيا التي تأسست العام ٢٠٠٧، تقوم بفرض "سيادة ونظام" إسرائيلي مدني على مناطق كبيرة في النقب، وتشارك في أعمال عنف مسترشدة، على ما يبدو، بنموذج العصابات الصهيونية قبل قيام الدولة. لكن طبيعة العلاقة الهيكلية والتنسيق الوظيفي بينها وبين الشرطة والجيش الإسرائيلي ما تزال مبهمة، وغير ممأسسة قانونيا".

٣- في آذار ٢٠٢٢، أطلق أحد كوادر حزب "قوة يهودية" الذي يتزعمه بن غفير، ميليشيا مدنية جديدة في منطقة بئر السبع تحمل اسم "دورية بارئيل" (على اسم الجندي الإسرائيلي الذي قتل من مسافة صفر على الحدود مع غزة العام ٢٠٢١). وتمتلك الميليشيا معدات وأسلحة ودوريات شرطية خاصة بها، وتفتح أبوابها للمتطوعين "اليهود" والذي يعتزمون فرض "الأمن والأمان" في جنوب إسرائيل. على أن هذه الميليشيا، وفور إقامتها، تحولت إلى مصدر الهام للإسرائيليين اليمينيين المتطرفين في منطقة بات يام (جنوب تل أبيب) التي شهدت واحدة من أهم المواجهات العنيفة والدموية خلال هبة أيار ٢٠٢١.

٤- الأحداث الثلاثة أعلاه، هي نماذج عينية لما بات ظاهرة متدحرجة داخل إسرائيل لعسكرة المدنيين، ولعنفنة (من عنف) القومية الصهيونية، تحت مسمى "التهديد الداخلي القومي". بيد أن هذه المساعي التي تقاد من قبل اليمين الصهيوني المتطرف، تستدعي قوننة، وتشريعات خاصة، وتطويراً لمبادئ عمل وثقافة خاصة، وتشبيكا رسميا وغير رسمي مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وهذا يقودنا إلى القضية الرابعة التي لا بد من الإشارة اليها: ظهور بن غفير كعراب أخذ على عاتقه مهمة "شرعنة" هذه الميليشيات المدنية وشبه المدنية، وتحويلها إلى جزء أساس من مكونات المجتمع الإسرائيلي اليهودي.

وبالنظر إلى الاتفاقيات الائتلافية مع حزب "قوة يهودية"، أصر بن غفير على إيراد البنود التالية:

- البند ٨٢: في غضون ٦٠ يوماً من تشكلها، ستعلن الحكومة عن تشكيل منظومة قومية شاملة لإعادة الأمن الشخصي في أرجاء إسرائيل... تهدف إلى جمع السلاح غير القانوني [ترخيص حمل السلاح لا يشمل العرب بطبيعة الحال].
- البند ٨٤: زيادة ميزانية وزارة الأمن القومي التي يترأسها بن غفير (مسؤولة عن الشرطة، حرس الحدود، ومصلحة السجون) بحوالي ٤٥ مليار دولار موزعة على خمس سنوات. وهذا بهدف إقامة منظومة الأمن القومي والحرس القومي، زيادة رواتب عناصر الشرطة، ورفع عدد العناصر.
- البند ٩٠: في غضون ٩٠ يوماً من إقامتها، ستصادق الحكومة على قرار يقدمه بن غفير كوزير أمن قومي لمأسسة "الحرس القومي" الإسرائيلي. في هذا الإطار، سيتم فصل حرس الحدود عن جهاز الشرطة، وتحويله إلى جهاز مستقل يتبع مباشرة إلى وزير الأمن القومي (وليس إلى مفتش الشرطة كما هو معمول به حاليا) وسن كافة القوانين والتشريعات اللازمة لهذا التحول.

- <u>خطة بن غفير لإعادة هيكلة حرس الحدود: -</u>

حرس الحدود هو جهاز أمني يقع على مسافة بين الشرطة والجيش. من جهة، هو جهاز شرطي يساند الشرطة الرسمية في فرض القانون، ومن جهة ثانية هو جهاز حربي يضطلع ببعض الأعمال القتالية الشبيهة بالجيش. ويرجح البعض بأن هذا الجهاز تطور في الدول التي كانت سابقا تحت سيطرة نابليون، وعليه يحمل جهاز حرس الحدود اسما آخر فرنسياً وهو Gendarmerie (وهو لفظ مستخدم أيضا داخل إسرائيل). في العام ١٩٢١، أقام الانتداب البريطاني جهازي "حرس الحدود الفلسطيني" و"حرس الحدود البريطاني"، وكلاهما جهازان مساندان لعمل الشرطة البريطانية، قبل أن يتم الإعلان عن فشلهما وتفريقهما العام ١٩٢٦. في العام ١٩٢٦، أقام المندوب السامي في فلسطين جهازاً أكثر تطورا أسماه "حرس التخوم في غربي الضفة" (إشارة إلى فلسطين كاملة)، والذي كان عمله ملهما للمجتمع الصهيوني الذي قام بتأسيس جهاز يحاكيه بعد النكبة .

في العام ١٩٤٧، طُلب من غولدا مائير وآخرين الإشراف على خطة لتأسيس جهاز الشرطة الإسرائيلية تحضيرا لبناء الدولة. في المقترح الذي قدمته مائير، تمت التوصية بإقامة جهازين:

١- Gendarmerie ، أو حرس حدود، الذي سيعمل خارج المدن الإسرائيلية وفي المواقع الحدودية.

٢- الشرطة. وبالفعل، ومنذ ذلك الوقت، كان هناك مفتش واحد للشرطة الإسرائيلية، وتحت سلطته هناك جهازان: الشرطة وحرس الحدود. اليوم، يضم حرس الحدود الإسرائيلي حوالي ٧٢٠٠-٧٣٠٠ عنصر فقط، وهذا يشكل حوالي ٢٣% من قوام الشرطة الإسرائيلية التي يترأسها حاليا كوبي شبتاي (سابقا رئيس حرس الحدود وتابع لمفتش الشرطة الأسبق). يضاف إلى ذلك، جيش من المتطوعين (حوالي ٨٠٠٠ متطوع) والذي تحول إلى كتيبة كبرى (تأسست العام ١٩٨٩) من المدنيين الذين خدموا سابقا في أجهزة أمنية، ويعملون كمتطوعين، كل في نطاق المجلس المحلي الذي يعيش به. ويضم حرس الحدود حوالي ٧ ألوية مناطقية، بالإضافة إلى ألوية وظيفية، أهمها "المستعربون".

ومع أن حرس الحدود بتركيبته الحالية مقسم إلى ألوية للعمل في كل أنحاء إسرائيل (من إيلات وحتى حدود لبنان) إلا أن النشاط الرئيس لحرس الحدود يتمركز في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويضطلع بالمهمات المصنفة خطيرة على النظام الإسرائيلي. إن إعادة هيكلة هذا الجهاز، وتحويله إلى جهاز أمني مستقل عن الشرطة، ومنتشر بفعالية داخل كل المدن الإسرائيلية، يهدف، بحسب معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، إلى: زيادة الردع داخل

إسرائيل، والاستجابة الفعالة والممنهجة للأعمال الإرهابية والكوارث. بالتحديد، يساهم حرس الحدود، الذي سيضم بداخله "حرسا وطنيا"، في توفير الردع على المستوى الوطني ضد أولئك الذين يخططون للفوضى العنيفة، وسيشكل استجابة مهنية مناسبة وفورية لأنواع مختلفة من اضطرابات النظام العام في المجال المدني [سيما المدن المختلطة والقدس]، وسوف يسمح للشرطة بالتركيز على مهامها الأساسية التقليدية والتي كثيراً ما تتم مقاطعتها بسبب حوادث الاضطراب وحالات الطوارئ المتكررة، بالطبع، ليس المقصود هنا منع القيام بعملية فدائية، إنما مواجهة مظاهرات عنيفة مثل هبات القدس (التي خلالها تم الإضرار بسمعة جهاز الشرطة ومكانته بعد أن كسر الفلسطينيون حاجز الخوف تجاههم)، أو هبات المدن المختلطة داخل إسرائيل .

هذه المهمات لطالما قام بها الجيش الإسرائيلي النظامي عندما يتعلق الأمر بتهديد أمني خارجي من دول وجماعات مسلحة تقع خارج حدود إسرائيل، أو في المناطق المحتلة (غزة، القدس والضفة الغربية). إن استخدام مفهوم "تحسين الردع ضد المخاطر الأمنية الداخلية" هو تحول مهم جدا في الخطاب الإسرائيلي ومفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يستدعي تحليله بشكل مسهب لاحقا. لكن الآن، يكفي أن نشير إلى أن إسرائيل تمتنع عن ادخال الجيش الإسرائيلي للعمل داخلها (أي داخل إسرائيل) لما قد يحمله الأمر من دلالات على عدم وجود أمن وأمان، أو صناعة أجواء حربية داخلية، أو تهديد صورتها كدولة مستقلة "ديمقراطية"، أو ربما حتى بسبب قناعة المسؤولين الإسرائيليين بأن ثقافة الجيش الإسرائيلي تدفع جنوده إلى القيام بأعمال "لا أخلاقية"، مثل البطش والقتل بدون سبب (وهي ثقافة تطورت تدريجيا من عمل الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة وتم دعمها وتعزيزها من قبل المستوى السياسي). في حال امتدت هذه الثقافة إلى داخل إسرائيل فإن من شأنها أن تتسبب بتصدعات كبرى داخل المجتمع، ودعاوى قضائية، الأمر الذي سينعكس سلبا على منظومة الجيش ومكانته لدى المجتمع الإسرائيلي- وهذا اعتقاد بحاجة إلى تفحص للوقوف على مصداقيته، على الرغم من وجود قرائن ترجحه.

البديل هو تطوير جيش آخر (هو حرس الحدود)، وفصله هيكليا عن الشرطة الإسرائيلية، وتوسيع نطاق عمله ليشمل المدن الإسرائيلية، خصوصا المدن المختلطة ذات الأقلية العربية. إن تشعبات وتبعات أحداث أيار ٢٠٢١ لم تحظ بعد بحقها من النقاش والتحليل، وربما إطلاق العنان لبن غفير لقيادة هكذا خطة مدفوع، في جزء منه، بصدمة الإسرائيليين مما جرى في أيار ٢٠٢١ .

بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣، عرض بن غفير الخطوط العريضة لخطته وهي: ١- تحسين الشرطة: من خلال رفع رواتب جميع ضباط الشرطة بزيادة تتراوح بين ٢٠ و٤٠%. وتجنيد المزيد من ضباط الشرطة، خصوصا في ظل العزوف المتنامي للضباط الذي يستقيلون، إضافة إلى تجنيد حوالي ٤٠٠٠ ضابط شرطة جديد. ٢- إقامة "الحرس الوطني": وهي قوة ستضاف إلى حرس الحدود وتضاعفه وسيتحول "الحرس الوطني" إلى قوة توسع من نشاط حرس الحدود .

ومن المتوقع أن يمضي بن غفير في هذه الخطة التي تحظى بدعم إعلامي وسياسي. في اليوم الثاني لعملية "نافيه يعقوب"، التي "اشتكى" خلالها أحد المستوطنين المدنيين بأنه لم يكن يحمل سلاحا لمنع العملية، جرت عملية أخرى في البلدة القديمة في القدس. وليس صدفة أن بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية- مثلا القناة ١٢- أوردت في عنوانها للخبر النص التالي الذي يحمل رسائل مبطنة: "أب وابنه أصيبا إصابات خطيرة ولكنها مستقرة... مدني إسرائيلي مسلح كان في المكان قَتَل المخرب